علم القراءات

إعداد
بكر محمد إبراهيم

الناشر
مركز الراية للنشر والإعلام

• مركز الراية هو دار نشر حرة مستقلة تتبنى قضايا جادة وهادفة

• وقد تم تأسيس هذا المركز من وحى إحساسنا بدور الكلمة المطبوعة فى التعبير عن قضايانا المصيرية، وكشف أوجه القصور، وتصحيح الأوضاع المقلوبة. أو المفاهيم الخاطئة، وإثراء حياتنا الفكرية والثقافية.

• ورغم أن المركز لا يزال فى بداياته الأولى إلا أن حسن استقبال القارئ العربى من المحيط إلى الخليج لمطبوعاتنا جعلنا ندرك حجم المسئولية الملقاة على عاتقنا. ونحاول قدر جهدنا تقديم كل جديد وجاد وهادف.

الناشر

أحمد فكرى

اسم الكتاب	علم القراءات
اسم المؤلف	بكر محمد إبراهيم
المراجعه اللغويه	المؤلف
رقم الإيداع	٢٠٠٦/٢٣٩٥٤
الترقيم الدولى	I.S.B.N. 977-354-151-7
جمع الكترونى	فور إتش م: ٦٦٧٤٣٣٥/ ٠١٠
فكرة الكتاب	أحمد فكرى
الإشراف العام	كريم أحمد فكرى

الطبعة الأولى
٢٠٠٧

مركز الراية للنشر والإعلام

الإدارة والتوزيع : ٣٠ ميدان الحسين - مكتبة فكرى
القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت : ٥٩٣٦٢١٩

البريد الإلكترونى :

e- mail: alraya 93 @ hotmail.Com

e- mail : alraya 93 @ Yahoo.Com

فاكس : ٠٠٢٠٢٧٨٧٠٩٠٦

علم القراءات

كلمة الناشر

هذا الكتاب يتعرض لعلم القراءة من حيث تعريفه وأهميته وعلماء القراءات العشر ورواتهم وأن القرآن نزل على سبعة أحرف أي سبعة أوجه وذلك لتسهيل القرآن للتلاوة والفهم كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ (القمر: ١٧).

كتاب شيق لا يستغنى عنه طلبة العلم والعلماء وقارئ القرآن بل وكافة المسلمين لأنه يتناول موضوع القراءات وعلماء القراءات والرواه بأسلوب مبسط وشيق وجذاب.

الناشر
أحمد فكرى
مدير مركز الراية للنشر

المقدمة

الحمد لله منزل الكتاب وهازم الأحزاب ومجرى السحاب.

والصلاة والسلام على النبى والأهل والأصحاب.

أشهد أن لا إله إلا الله الإله المعبود بحق رب الأرباب.

وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله وخليله ومصطفاه.

وبعد...

فهذا الكتاب فى علم القراءات يعتبر مقدمة لهذا العلم ومدخل إليه يحوى مباحث فى هذا العلم الشريف. ويضم بين أوراقه فصولاً عن معرفة حفاظ القرآن، ورواة القراءات والمشتهرين بالقراءة وأئمة القراءات والأئمة السبعة ورواتهم، وجميع القراءات ومعرفة العالى والنازل من أساليبه، ومعرفة المتواتر والمشهور والآحاد والشاذ والموضوع والمدرج من القراءات، ونزول القرآن على سبعة أحرف، ومبادئ علم القراءات، وتراجم الأئمة الأربعة عشر قراء القرآن ورسم المصحف، وهل هو توقيفى أم لا. وآراء العلماء فى ذلك.

وعلم القراءات علم من أشرف علوم الدين عكف على دراسته والكتابة عنه عدد من الأئمة الأعلام أصحاب الهمم لأن هذا العلم الشريف بحر زاخر وهو علم من علوم القرآن.

نفعنا الله به وجعله فى ميزان حسناتنا وأثاب من قرأه ومن أخرجه.

ولعل هذا السفر الجليل يتبعه أسفار أخرى فى هذا العلم الشريف وهو إسهام متواضع سبق إليه علماء أجلاء نفعنا الله بعملهم وجعلنا على دربهم.

والحمد لله أولاً وآخراً..

بكر بن محمد بن إبراهيم

معرفة حفاظه ورواته[١]

روى البخارى عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: سمعت النبى ﷺ يقول: «خذوا القران من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم ومعاذ، وأبى بن كعب، أى تعلموا منهم، والأربعة المذكورون اثنان من المهاجرين، وهما المبتدأ بهما، واثنان من الأنصار، وسالم هو ابن معقل مولى أبى حذيفة، ومعاذ هو ابن جبل.

قال الكرمانى: يحتمل أنه ﷺ أراد الإعلام بما يكون بعده: أى أن هؤلاء الأربعة يبقون حتى ينفردوا بذلك.

وتعقب بأنهم لم ينفردوا، بل الذين مهروا فى تجويد القرآن بعد العصر النبوى أضعاف المذكورين، وقد قتل سالم مولى أبى حذيفة فى وقعة اليمامة، ومات معاذ فى خلافة عمر، ومات أبى وابن مسعود فى خلافة عثمان، وقد تأخر زيد بن ثابت، وانتهت إليه الرياسة فى القراءة، وعاش بعدهم زمناً طويلاً، فالظاهر أنه أمر بالأخذ عنهم فى الوقت الذى صدر فيه ذلك القول، ولا يلزم من ذلك ألا يكون أحد فى ذلك الوقت شاركهم فى حفظ القرآن، بل كان الذى يحفظونه مثل الذى حفظوه وأزيد، جماعة من الصحابة.

وفى الصحيح فى غزوة بئر معونة، أن الذين قتلوا بها من الصحابة كان يقال لهم القراء وكانوا سبعين رجلاً.

(١) الاتقان للسيوطى بتصرف يسير.

وروى البخاري أيضاً عن قتادة، قال: سألت أنس بن مالك: من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: أربعة كلهم من الأنصار: أبى بن كعب، ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت، وأبو زيد، قلت: من أبو زيد؟ قال: أحد عمومتى.

وروى أيضاً من طريق ثابت، عن أنس قال: مات النبى ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد وفيه مخالفة لحديث قتادة من وجهين: أحدهما التصريح بصيغة الحصر فى الأربعة والآخر ذكر أبى الدرداء بدل أبى بن كعب، وقد استنكر جماعة من الأئمة الحصر فى الأربعة.

وقال المازرى: لا يلزم من قول أنس: لم يجمعه غيرهم أن يكون الواقع فى نفس الأمر كذلك، لأن التقدير أنه لا يعلم أن سواهم جمعه، وإلا فكيف الإمامة بذلك مع كثرة الصحابة، وتفرقهم فى البلاد! وهذا لا يتم إلا أن كان لقى كل واحد منهم على انفراده، وأخبره عن نفسه أنه لم يكمل له جمع فى عهد النبى ﷺ، وهذا فى غاية البعد فى العادة، وإذا كان المرجع إلى ما فى علمه لم يلزم أن يكون الواقع كذلك.

قال: وقد تمسك بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة ولا متمسك لهم فيه، فإنا لا نسلم حملة على ظاهره، ولكن من أين لهم أن الواقع فى نفس الأمر كذلك أسلمناه، لكن لا يلزم من كون كل الجم الغفير لم يحفظه كله أن يكون حفظ مجموعة الجم الغفير، وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه، بل إذا حفظ الكل ولو على التوزيع كفى.

وقال القرطبى: قد قتل يوم اليمامة سبعون من القراء، وقتل فى عهد النبى ﷺ ببئر معونة مثل هذا العدد، قال: وإنما خص أنس الأربعة بالذكر لشدة تعلقه بهم دون غيرهم، أو لكونهم كانوا فى ذهنه دون غيرهم.

وقال القاضى أبو بكر الباقلانى: الجواب من حديث أنس من أوجه:

أحدهما: أنه لا مفهوم له، فلا يلزم ألا يكون غيرهم جمعه.

الثانى: المراد لم يجمعه على جميع وجوه القراءات التى نزل بها إلا أولئك.

الثالث: لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته وما لم ينسخ إلا أولئك.

الرابع: أن المراد بجمعه تلقيه من رسول الله ﷺ لا بواسطة بخلاف غيرهم، فيحتمل أن يكون تلقى بعضه بالواسطة.

الخامس: أنهم قصدوا بإلقائه وتعليمه، فاشتهروا به، وخفى حال غيرهم ممن عرف حالهم، فحصر ذلك فيهم بحسب علمه، وليس الأمر فى نفس الأمر كذلك.

السادس: المراد بالجمع الكتابة، فلا ينفى أن يكون غيرهم جمعه حفظاً عن ظهر قلب، وأما هؤلاء فجمعوه كتابة، وحفظوه عن ظهر قلب.

السابع: المراد أن أحداً لم يفصح بأنه جمعه بمعنى أكمل حفظه فى عهد رسول الله ﷺ إلا أولئك بخلاف غيرهم، فلم يفصح بذلك لأن أحداً منهم لم يكمله إلا عند وفاة رسول الله ﷺ حين نزلت آخر آية، فلعل هذه الآية الأخيرة، وما أشبهها ما حضرها إلا أولئك الأربعة ممن جمع جميع القرآن قبلاً، وإن كان حضرها من لم يجمع غيرها الجمع الكثير.

الثامن: إن المراد بجمعه السمع والطاعة له، والعمل بموجبه وقد أخرج أحمد فى الزهد من طريق أبى الزاهرية، إن رجلاً أتى أبا الدرداء، فقال: إن النبى جمع القرآن، فقال: اللهم غفراً، إنما جمع القرآن من سمع له وأطاع.

قال ابن حجر: وفى غالب هذه الاحتمالات تكلف: ولاسيما الأخير.

قال: وقد ظهر لى احتمال آخر، وهو أن المراد إثبات ذلك للخزرج دون الأوس، فلا ينفى ذلك من غير القبيلتين من المهاجرين، لأنه قال ذلك فى معرض المفاخرة بين الأوس والخزرج، كما أخرجه ابن جرير من طريق سعيد

بن أبى عروبة، عن قتادة عن أنس، قال: افتخر الحيان الأوس والخزرج، فقال الأوس: منا أربعة: من اهتز له العرش سعد بن معاذ، ومن عدلت شهادته رجلين خزيمة بن ثابت، ومن غسلته الملائكة حنظلة بن أبى عامر، ومن حماته الدبر عاصم بن أبى ثابت، فقال الخزرج منا أربعة جمعوا القرآن لم يجمعه غيرهم: نذكرهم.

قال: والذى يظهر من كثير من الأحاديث أن أبا بكر كان يحفظ القرآن فى حياة الرسول ﷺ، ففى الصحيح أنه بنى مسجداً بفناء داره، فكان يقرأ فيه القرآن وهو محمول على ما كان نزل منه إذ ذاك، قال: وهذا مما لا يرتاب فيه مع شدة حرص أبى بكر على تلقى القرآن من النبى ﷺ وفراغ باله له وهما بمكة وكثرة ملازمة كل منهما للآخر، حتى قالت عائشة أنه ﷺ: كان يأتيهم بكرة وعشيا.

وقد صح حديث: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله»، وقد قدمه ﷺ فى مرضه إماماً للمهاجرين والأنصار، فدل على أنه أقراهم. انتهى.

وسبقه إلى ذلك ابن كثير.

قال ابن حجر: وقد ورد عن على أنه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبى ﷺ. (أخرجه ابن أبى داود).

وأخرج النسائى بسند صحيح عن عبد الله بن عمر، قال: جمعت القرآن، فقرأت به كل ليلة فبلغ النبى ﷺ، فقال: اقرأه فى شهر... الحديث.

وأخرج ابن أبى داود بسند حسن عن محمد بن كعب القرظى قال: جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ خمسة من الأنصار: معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت، وأبى بن كعب، وأبو الدرداء، وعثمان، وقيل: عثمان واميم الدارى.

وأخرج هو والبيهقى، وأبو داود، عن الشيبى، قال: جمع القرآن فى عهد النبى ﷺ ستة: أبىّ، وزيد، ومعاذ، وأبو الدرداء، وسعد بن عبيد، وأبو زيد، ومجمع بن جارية، قد أخذه إلا سورتين أو ثلاثة.

وقد ذكر أبو عبيد فى كتاب القراءات: القراء من أصحاب النبى ﷺ، فعد من المهاجرين الخلفاء الأربعة، وطلحة وسعداً، وابن مسعود وحذيفة وسالماً وأبا هريرة، وعبد الله بن السائب والعبادلة وعائشة وحفصة وأم سلمة: ومن الأنصار عبادة بن الصامت ومعاذ الذى يكنى أبا حليمة، ومجمع بن جارية وفضالة بن عبيد ومسلمة بن مخلد، وخرج بأن بعضهم إنما أكمله بعد النبى ﷺ، فلا يرد على الحصر المذكور فى حديث أنس، وعد ابن أبى داود منهم تميماً الدارى وعقبة بن عامر. وممن جمعه أيضاً أبو موسى الأشعرى، ذكره أبو عمرو الدانى.

أبو زيد

أبو زيد المذكور فى حديث أنس، اختلف فى اسمه، فقيل: سعد بن عبيد ابن النعمان، أحد نبى عمرو بن عوف، ورد بأنه أوسى وأنس خزرجى، وقد قال إنه أحد عمومته، وبأن الشعبى عده هو وأبو زيد جميعاً فيمن جمع القرآن، فدل على أنه غيره.

وقال أبو أحمد العسكرى: لم يجمع القرآن من الأوس غير سعد بن عبيد، وقال ابن حبيب فى المخبر: سعد بن عبيد أحد من جمع القرآن على عهد النبى ﷺ.

وقال ابن حجر: قد ذكر ابن أبى داود فيمن جمع القرآن قيس بن أبى صعصعة، وهو خزرجى يكنى أبا زيد، فلعله هو. وذكر أيضاً سعد بن المنذر ابن أوس بن زهير، وهو خزرجى، لكنى لم أر التصريح بأنه يكنى أبا زيد.

قال: ثم وجدت عند ابن أبى داود ما رفع الإشكال، فإنه يروى بإسناد

على شرط البخارى إلى تمامه عن أنس أن أبا زيد الذى جمع القرآن اسمه قيس بن السكن، قال: وكان رجلاً منا من بنى عدى بن النجار أحد عمومتى، ومات ولم يدع عقباً، ونحن ورثناه.

قال ابن أبى داود: حدثنا أنس بن خالد الأنصارى، قال: هو قيس بن السكن بن زعوراء من بنى عدى بن النجار. قال ابن أبى داود: مات قريباً من وفاة رسول الله ﷺ فذهب علمه، ولم يؤخذ عنه، وكان عقبياً بدرياً ومن الأقوال فى اسمه: ثابت وأوس ومعاذ.

قلت: انظرا فى طالب العلم يرحمك الله كيف أجرى العلماء هذا البحث من أجل معرفة أبى زيد الذى جمع القرآن أى حفظه لتعلم شرف حفظ كتاب الله تعالى.

صحابية جمعت القرآن

أخرج ابن سعد فى الطبقات: أنبأنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا الوليد بن عبد الله بن جميع، قال حدثتنى جدتى عن أم ورقة بنت عبد الله ابن الحارث - وكان رسول الله ﷺ يزورها، ويسميها الشهيدة، وكانت قد جمعت القرآن - أن رسول الله ﷺ حين غزا بدراً، قال له: أتأذن لى فأخرج معك أداوى جرحاكم وأمرض مرضاكم، لعل الله يهدى لى شهادة؟ قال: إن الله مهد لك شهادة.

وكان ﷺ قد أمرها أن تؤم أهل دارها، وكان لها مؤذن، فغمها غلام لها وجارية كانت ورثتها، فقتلاها فى إمارة عمر، فقال عمر: صدق رسول الله ﷺ، كان يقول: انطلقوا بنا نزور الشهيدة.

المشتهرين بالإقراء

المشتهرون بإقراء القرآن من الصحابة سبعة: عثمان، وعلى، وأبى، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعرى، وكذا ذكرهم الذهبى فى طبقات القراء. قال: وقد قرأ على أبى جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة وابن عباس وعبد الله ابن السائب، وأخذ ابن عباس عن زيد أيضاً، وأخذ عنهم خلق من التابعين.

فمن كان بالمدينة:

ابن المسيب، وعروة، وسالم، وعمر بن عبد العزيز وسليمان وعطاء ابنا يسار، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القرئ، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وابن شهاب الزهرى، ومسلمة بن جندب، وزيد بن أسلم.

وبمكة:

عبيد بن عمير، وعطاء بن أبى رياح، وطاوس، ومجاهد، وعكرمة وابن أبى مليكة.

وبالكوفة:

علقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة، وعمرو بن شرحبيل، والحارث بن قيس، والربيع بن خيثم، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمن السلمى وزيد بن حبيش، وعبيد بن فضيلة، وسعيد بن حبير، والنخعى والشعبى.

وبالبصرة:

أبو العالية، وأبو رجاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، والحسن، وابن سيرين، وقتادة.

وبالشام:

المغيرة بن أبى شهاب المخزومى صاحب عثمان، وخليفة بن سعد صاحب أبى الدرداء. ثم تجرد قوم، واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية، حتى صاروا أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم.

أئمة القراءات

بمكة:

عبد الله بن كثير، وجميد بن قيس الأعرج، ومحمد بن محيصن.

وبالكوفة:

يحيى بن وثاب، وعاصم بن أبى النجود (عاصم بن بهدلة) وسليمان الأعمش، ثم حمزة ثم الكسائى وهؤلاء يطلق عليهم الكوفيون.

وبالبصرة:

عبد الله بن أبى اسحاق، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدرى ثم يعقوب الحضرمى. وهؤلاء يطلق عليهم البصريون.

وبالشام:

عبد الله بن عامر، وعطية بن قيس الكلابى، وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر، ثم يحيى بن الحارث الذمارى، ثم شريح بن يزيد الحضرمى.

واشتهر من هؤلاء فى الآفاق الأئمة السبعة..

الأئمة السبعة

١ ـ نافع، وقد أخذ من سبعين من التابعين، منهم أبو جعفر.

٢ ـ وابن كثير، وأخذ عن عبد الله بن السائب الصحابى.

٣ ـ وأبو عمرو، وأخذ عن التابعين.

٤ ـ وابن عامر، وأخذ عن أبى الدرداء، وأصحاب عثمان.

٥ ـ وعاصم، وأخذ من التابعين.

٦ ـ وحمزة، وأخذ عن عاصم والأعمش والسبيعى ومنصور بن المعتمر وغيره.

٧ ـ والكسائى، وأخذ عن حمزة وأبى بكر بن عياش.

ثم انتشرت القراءات فى الأقطار، وتفرقوا اسماً بعد اسم، واشتهر من رواة كل طريق من طرق السبعة روايان:

رواة القراء السبعة

١ - فمن نافع: قالون وورش، عنه.

٢ - وعن ابن كثير: قنبل والبزى، عن أصحابه، عنه.

٣ - وعن أبى عمرو: الدورى والسوسى، عن اليزيدى، عنه.

٤ - وعن ابن عامر: هشام وابن ذكوان عن أصحابه، عنه.

٥ - وعن عاصم: أبو بكر بن عياش، وحفص، عنه.

٦ - وعن حمزة: خلف وخلاد عن سليك، عنه.

٧ - وعن الكسائى: الدورى، وأبو الحارث.

جمع القراءات:

ولما اتسع الخرق وكاد الباطل يلتبس بالحق، قام جهابذة الأمة، وبالقوافى الاجتهاد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزو الوجوه والروايات، وميزوا الصحيح والمشهور والشاذ بأصول أصلوها، وأركان فصلوها.

فأول من صنف فى القراءات أبو عبيد القاسم بن سلام، ثم أحمد بن جبير الكوفى، ثم إسماعيل بن إسحاق المالكى صاحب قالون، ثم أبو جعفر بن جرير الطبرى، ثم أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجونى، ثم أبو بكر بن مجاهد، ثم قام الناس فى عصره وبعده بالتأليف فى أنواعها، جامعاً ومفرداً، وموجزاً ومسهباً، وأئمة القراءات لا تحصى.

وقد صنف طبقاتهم حافظ الإسلام أبو عبد الله الذهبى، ثم حافظ القراءات أبو الخير ابن الجزرى.

معرفة العالى والنازل
من أساليبه

اعلم أن طلب علو الإسناد سنة، فإنه قرب إلى الله تعالى، وقد قسمه أهل الحديث إلى خمسة أقسام:

الأول:

القرب من رسول الله ﷺ من حيث العدد بإسناد نظيف غير ضعيف، وهو أفضل أنواع العلو وأجلها، وأعلى ما يقع للشيوخ، وإنما يقع ذلك من قراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان، ثم خمسة عشر، وإنما يقع ذلك من قراءة عاصم من رواية حفص وقراءة يعقوب من رواية رويس.

الثاني:

من أقسام العلو عند المحدثين: القرب إلى إمام من أئمة الحديث كالأعمش وهشيم وابن جريج والأوزاعى ومالك، ونظيره هنا القرب إلى إمام من الأئمة السبعة، فأعلى ما يقع للشيوخ بالإسناد المتصل بالتلاوة إلى نافع اثنا عشر، وأبى عامر اثنا عشر.

الثالث عند المحدثين:

العلو بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة، بأن يروى حديثاً لو رواه من طريق كتاب من الستة وقع أنزل مما لو رواه من غير طريقها، ونظيره هنا العلو بالنسبة إلى بعض الكتب المشهورة فى القراءات كالتيسير والشاطبية، ويقع فى هذا النوع الموافقات، والأبدال، والمساواة، والمصافحات.

فالموافقة:

أن تجتمع طريقة مع أحد أصحاب الكتب فى شيخه، وقد يكون مع علو على ما لو رواه من طريقه، وقد لا يكون، مثال هذا الفن قراءة ابن كثير رواية البزّى، طريق ابن بنان عن أبى ربيعة عنه، يرويها ابن الجزرى من كتاب المصباح لأبى الكرم الشهرزورى، وقرأ بها كل من المذكورين على عبد السيد بن عتاب، فروايته لها من أحد الطريقين، تسمى موافقة للآخر باصطلاح أهل الحديث.

والبدل:

أن يجتمع معه فى شيخ شيخه فصاعدا، وقد يكون أيضاً بعلو، وقد لا يكون.

مثاله هنا قراءة أبى عمرو رواية الدورى طريق ابن مجاهد عن أبى الزهراء عنه، رواها ابن الجزرى من كتاب التيسير، قرأ بها الدانى على أبى القاسم عبد العزيز بن جعفر البغدادى، وقرأ بها على أبى طاهر عن ابن مجاهد، ومن المصباح، قرأ بها أبو الكرم على أبى القاسم يحيى بن أحمد السّينى، وقرأ بها على أبى الحسن الحمّامى، وقرأ على أبى طاهر، فروايته لها من طريق المصباح تسمى بدلاً للدانى فى شيخ شيخه.

والمساواة:

أن يكون بين الراوى والنبى ﷺ أو الصحابى أو من دونه إلى شيخ أحد أصحاب الكتب، كما بين أحد أصحاب الكتب والنبى ﷺ أو الصحابى، ومن دونه على ما ذكر من العدد.

والمصافحة:

أن يكون أكثر عدداً منه لواحد، فكأنه لقى صاحب ذلك الكتاب وصافحه،

وأخذ عنه، مثاله قراءة نافع، رواها الشاطبى عن أبى عبد الله محمد بن على النِّفرَّى عن أبى عبد الله بن غلام الفرس، عن سليمان بن نجاح وغيره، عن أبى عمرو الدانى، عن أبى الفتح فارس بن أحمد، عن عبد الباقى بن الحسن، عن إبراهيم بن عمر المقرى، عن أبى الحسين بن بويان، عن أبى بكر بن الأشعث، عن أبى جعفر الرِّبعى المعروف بابن نشيط، عن قالون، عن نافع، ورواها ابن الجزرى عن ابن محمد بن البغدادى وغيره من الصائغ عن الكمال بن فارس عن أبى اليُمْن الكندىّ، عن أبى القاسم هبة الله بن أحمد الحريرى عن أبى بكر الخياط، عن الفرضى، عن ابن بويان. فهذه مساواة لابن الجزرى، لأن بينه وبين ابن بويان سبعة، وهو العدد الذى بين الشاطبى وبينه، وهو لمن أخذ عن ابن الجزرى مصافحة للشاطبى. ومما يشبه هذا التقسيم الذى لأهل الحديث، تقسيم القراء أصول الرسناد إلى قراءة ورواية وطريق ووجه، فالخلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم، واتفقت عليه الروايات والطرق عنه فهو قراءة، وإن كان للراوى عنه فرواية أو لمن بعده منازلاً فطريق، أولاً على هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارىء فيه، فوجه.

الرابع:

من أقسام العلوم:

تقد وفاة الشيخ عن قرينه الذى أخذ من شيخه، فالآخذ مثالاً عن التاج بن مكتوم أعلى من الأخذ عن أبى المعالى بن اللبان، وعن ابن اللبان أعلى من البرهان الشامى، وإن اشتركوا فى الأخذ من أبى حيان، لتقدم وفاة الأول على الثانى، والثانى على الثالث.

الخامس:

العلو بموت الشيخ لا مع التفات لأمر آخر، أو شيخ آخر متى يكون. قال

بعض المحدثين: يوصف الإسناد بالعلو إذا مضى عليه من موت الشيخ خمسون سنة.

وقال ابن منده: ثلاثون، فعلى هذا، الأخذ من أصحاب ابن الجزرى عال من سنة ثلاث وستين وثمانمائة، لأن ابن الجزرى آخر من كان سنه عالياً، ومضى عليه حينئذ من موته ثلاثون سنة.

فإذا عرفت العلم بأقسامه، عرفت النزول، فإنه ضده، وحيث ذم النزول فهو مالم ينجبر بكون رجاله أعلم وأحفظ وأتقن وأجل وأشهر وأروع، أما إذا كان كذلك فليس بمذموم ولا مفضول.

معرفة المتواتر والمشهور والآحاد والشـاذ والمـوضوع والمـدرج

قال القاضى جلال الدين البلقينى: القراءة تنقسم إلى متواتر وآحاد وشاذ: فالمتواتر القراءات السبعة المشهورة، والآحاد قراءات الثلاثة التى هى تمام العشر، ويلحق بها قراءة الصحابة، والشاذ قراءات التابعين كالأعمش ويحيى بن وثاب وابن جبير ونحوهم.

وهذا الكلام فيه نظر، وأحسن من تكلم فى هذا النوع إمام القراء فى زمانه الشيخ أبو الخير بن الجزرى، قال فى أول كتابه النشر:

كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، وسواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم.

هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الدانى ومكى والمهدوى وأبو شامة، وهو مذهب السلف الذى لا يعرف عن أحد منهم خلافه.

قال أبو شامة فى المرشد الوجيز: لا ينبغى أن يغتر بكل قراءة تعز إلى

أحد السبعة ويطلق عليها لفظ الصحَّة، وأنها أنزلت هكذا، إلا إذا دخلت فى ذلك الضابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء، فذلك لا يخرجها عن الصحة فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا على من تنسب إليه، فإن القراءة المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه فى قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم.

ثم قال ابن الجزرى:

فقولنا فى الضابط «ولو بوجه» نريد به وجهاً من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم، والركن الأقوم. وكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو أكثر منهم، ولم يعتبر إنكارهم، كإسكان ﴿بَارِئْكُمْ﴾ (البقرة: ٥٤)، و﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ (البقرة: ٦٧) وخفض ﴿وَالأَرْحَامِ﴾ (النساء: ١)، ونصب ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ (الجاثية: ١٤)، والفصل بين المضافين فى ﴿قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ (الأنعام: ١٣٧)، وغير ذلك.

قال الدانى: وأئمة القراء لا تعمل فى شىء، من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة والأقيس فى العربية، بل على الأثبت فى الأثر والأصح فى النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يزدها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها.

القراءة سنة متبعة:

أخرج سعيد بن منصور فى سننه، عن زيد بن ثابت، قال: القراءة سنة متبعة قال البيهقى: أراد اتباع من قبلنا فى الحروف سنة متبعة، لا يجوز مخالفة المصحف الذى هو إمام، ولا مخالفة القراءات التى هى مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغاً فى اللغة أو أظهر منها.

(موافقة أحد المصاحف):

ثم قال الجزري: ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ﴾ (البقرة: ١١٦) في البقرة بغير واو، و﴿بِالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ﴾ (آل عمران: ١٨٤) بإثبات الباء فيهما، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي، وكقراءة ابن كثير ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ﴾ (التوبة: ١٠٠) في آخر براءة، بزيادة «من» فإنه ثابت في المصحف المكي، ونحو ذلك، فإن لم تكن في شيء من المصاحف العثمانية فشاذ لمخالفتها الرسم المجمع عليه، وقولنا: «ولو احتمالاً»، نفي به ما رافقه ولو تقديراً كـ «ملك يوم الدين» فإنه كتب في الجميع بلا ألف، فقراء الحذف توافقه تحقيقاً، وقراءة الألف توافقه تقديراً، لحذفها في الخط اختصاراً كما كتب: ﴿مَلِكَ الْمُلْكِ﴾ (آل عمران: ٢٦).

وقد يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقاً، نحو «تعلمون» بالتاء والياء، و «يغفر لكم» بالياء والنون، ونحو ذلك مما يدل تجرده عن اللفظ والشكل في حذفه وإثباته على فضل عظيم للصحابة ﷺ (من) في علم الهجاء خاصة وفهم ثاقب في تحقيق كل علم.

وانظر كيف كتبوا «الصراط» بالصاد والمبدلة من السين، وعدلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين - وإن خالفت الرسم من وجه - قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك، وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل، ولذلك اختلف في ﴿بَصْطَةً﴾ (الأعراف: ٦٩) الأعراف دون ﴿بَسْطَةً﴾ (البقرة: ٢٤٧) البقرة، لكون حرف البقرة كتب بالسين والأعراف بالصاد، على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة مستفاضة، ولذا لم يعدوا إثبات ياء الزوائد وحذف ياء ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ (الكهف: ٧٠) في

الكهف وواو ﴿وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (المنافقين: ١٠)، والظاء من ﴿بِظَنِينٍ﴾ (التكوير: ٢٤)، ونحوه من مخالفة الرسم المردودة، فإن الخلاف فى ذلك مغتفر، إذ هو قريب يرجع إى معنى واحد، وتمشية صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، بخلاف زيادة كلمة ونقصانها، وتقديمها وتأخيرها، حتى ولو كانت حرف واحداً من حروف المعانى، فإن حكمه فى حكم الكلمة، لا تسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل فى حقيقة اتباع الرسم ومخالفته.

وصح سندها:

قال: وقولنا: «وصح سندها، نعنى به أن يروى تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، وهكذا حتى ينتهى، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن، غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شذ بها بعضهم.

قال: وقد شرط بعض المتأخرين التواتر فى هذا الركن، ولم يكتف بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجئ الأحاد لا يثبت به قرآن.

قال: وهذا مما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذ ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبى ﷺ وجب قبوله، وقطع بكونه قرآناً، سواء وافق الرسم أم لا. وإذا شرطنا التواتر فى كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن السبعة. وقد قال أبو شامة: شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن السبع كلها متواترة، أى كل فرد فيما روى عنهم.

قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب، ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق، واتفقت عليه الفرق من غير نكير له، فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر فى بعضها.

وقال الجعبرى: الشرط واحد، وهو صحة النقل، ويلزم الآخران، فمن أحكم معرفة حال النقلة وأمعن فى العربية، وأتقن الرسم، انجلت له هذه الشبهة.

ما روى فى القرآن على ثلاثة أقسام:

وقال مكى: ما روى فى القرآن على ثلاثة أقسام:

١ ـ قسم يقرأ به ويكفر جاحده، وهو ما نقله الثقات، ووافق العربية وخط المصحف.

٢ ـ وقسم صح نقله عن الآحاد، وصح فى العربية، وخالف لفظه الخط، فيقبل ولا يقرأ به لأمرين: مخالفته لما أجمع عليه، وإنه لم يؤخذ باجماع بل بخبر الآحاد، ولا يثبت به قرآن، ولا يكفر جاحده، ولبئس ما صنع إذ جحده.

٣ ـ وقسم نقله ثقة، ولا وجه له فى العربية، أو نقله غير ثقة، فلا يقبل وإن وافق الخط.

وقال ابن الجزرى: مثال الأول كثير، «مالك» و «ملك» و «يخدعون» و «يخادعون».

ومثال الثانى قراءة ابن مسعود وغيره «الذكر والأنثى»[1]، وقراءة ابن عباس، وكان إمامهم ملك ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (الكهف: ٧٩) ونحو ذلك. قال: واختلف العلماء فى القراءة بذلك، والأكثر على المنع، لأنها لم تتواتر، وإن ثبتت بالنقل، فهى منسوخة بالعرضة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثمانى.

ومثال ما نقله غير ثقة كثير مما فى كتب الشواذ، مما غالب إسناده ضعيف، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبى حنيفة التى جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعى، ونقلها عنه أبو القاسم الهذلى، ومنها: «إنما

(١) الليل: وما خلق الذكر والأنثى.

يخشى الله من عباده العلماء»[1] برفع «الله ونصب العلماء»، وقد كتب الدارقطنى بأن هذا الكتاب موضوع لا أصل له.

ومثال ما نقله ولا وجه له فى العربية، قليل لا يكاد يوجد، وجعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع «معائش» بالهمز.

مثال: ويبقى قسم رابع مردود أيضاً، وهو ما وافق العربية والرسم، ولم ينقل البتة فهذا رده أحق، ومنعه أشد، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر، وقد أثر جواز ذلك عن أبى بكر بن مقسم، وعقد له بسبب ذلك مجلس وأجمعوا على منعه، ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق الذى لا أصل له يرجع إليه ولا ركن يعتمد فى الأداء عليه.

قال: أما ما له أصل كذلك، فإنه مما يصار إلى قبول القياس عليه كقياس إدغام «قال رجلان» على «قال رب» ونحوه مما لا يخالف فصار لا أصلاً، ولا يرد إجماعاً، مع أنه قليل جداً.

فالقراءات أنواع:

الأول: المتواتر وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك.

الثانى: المشهور، وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء، فلم يعد، من الغلط ولا من الشذوذ ويقرأ به على ما ذكر ابن الجزرى ويُفهمه كلام أبى شامة السابق. ومثاله ما اختلف الطرق فى نقله عن السبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض، وأمثلة ذلك كثيرة فى فرش الحروف من كتب القراءات كالذى قبله، ومن أشهر ما صنف فى ذلك التيسير للدانى وقصيدة الشاطبى، وأوعية النشر فى القراءات العشر، وتقريب النشر، كلاهما لابن الجزرى.

الثالث: الآحاد، وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية، ولم يشتهر الاشتهار المذكور، ولا يقرأ به، وقد عقد الترمذى فى جامعه، والحاكم فى مستدركه لذلك باباً أخرجا فيه شيئاً كثيراً صحيح الإسناد، من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدرى عن أبى بكرة أن النبى ﷺ قرأ ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ (الرحمن: ٧٦).

وأخرج من حديث أبى هريرة أنه ﷺ قرأ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِي لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ (السجدة: ١٧).

وأخرج عن ابن عباس أنه قرأ ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ (التوبة: ١٢٨) بفتح الفاء.

وأخرج عن عائشة ﵂ أنه ﷺ قرأ ﴿فَرُوحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ (الواقعة: ٨٩) بضم الراء.

الرابع: الشاذ، وهو مالم يصح سنده، وفيه كتب مؤلفة من ذلك قراءة ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بصيغة الماضى، ونصب «يوم» و«إياك يُعبدوا» ببنائه للمفعول.

الخامس: الموضوع كقراءات الخزاعى.

وهناك نوع سادس: يشبهه من انواع الحديث المدرج، وهو ما زيد فى القراءات على وجه التفسير، كقراءة سعد بن أبى وقاص، ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ من أم (النساء: ١٢)، أخرجها سعيد بن منصور.

وقراءة ابن عباس: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ فى مواسم الحج (البقرة: ١٩٨)، أخرجها البخارى.

وقراءة ابن الزبير: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٤)، قال عمر: أدرى: أكانت قراءاته أم فسر؟، أخرجه سعيد بن منصور، وأخرجه ابن الأنبارى، وجزم بأنه تفسير.

وأخرج عن الحسن أنه كان يقرأ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا﴾ (مريم: ٧١) الورد الدخول.

قال ابن الأنبارى: قوله: «الورود الدخول» تفسير من الحسن لمعنى الورود. وغلط فيه بعض الرواة فألحقه بالقرآن.

قال ابن الجزرى فى آخر كلامه: «وربما كانوا يدخلون التفسير فى القراءة إيضاحاً وبياناً، لأنهم محققون لما تلقوه عن النبى ﷺ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معهم.

وأما من يقول: إن بعض الصحابة كل يجيز القراءة بالمعنى، فقد كذب إنتهى.

تنبيهات

الأول: لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً فى أصله وأجزائه، وأما فى محله ووضعه وترتيبه فكذلك عند محققى أهل السنة، للقطع بأن العادة تقضى بالتواتر فى تفاصيل مثله، لأن هذا المعجز العظيم الذى هو أصل الدين القويم والصراط المستقيم، مما تتوافر الدواعى على نقله جملة وتفصيلاً، فما نقل آحاداً ولم يتواتر، يقطع بأنه ليس من القرآن قطعاً. وذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط فى ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط فى محله ووصفه وترتيبه، بل يكثر فيها نقل الآحاد.

وهو الذى يقتضيه صنع الشافعى فى إثبات البسملة من كل سورة.

ورد هذا المذهب بأن الدليل السابق يقتضى التواتر فى الجميع، لأنه لو لم يشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر وثبوت كثير مما ليس بقرآن أما الأول فلأن لو لم نشترط التواتر فى المحل جاز ألا يتواتر كثير من المكررات الواقعة فى القرآن، مثل ﴿ فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، وأما الثانى فلأنه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحل، جاز إثبات ذلك البعض فى الموضع بنقل الآحاد.

وقال القاضى أبو بكر فى الانتصار: ذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن حكماً لا علماً بخبر الواحد دون الاستفاضة، وكره ذلك أهل

الحق وامتنعوا منه.

وقال قوم من المتكلمين: أن يسوغ إعمال الرأى والاجتهاد فى إثبات قراءة وأوجه وأحرف، إذا كانت تلك الأوجه صواباً فى العربية، وإن لم يثبت أن النبى ﷺ قرأ بها، وأبى ذلك أهل الحق، وأنكروه وخطؤا من قال به. إنتهى.

وقد بنى المالكية وغيرهم ممن قال بإنكار البسملة قولهم على هذا الأصل، وقرروه بأنها لم تتواتر فى أوائل السور ومالم يتواتر فليس بقرآن.

ورب متواتر عند قوم دون آخرين، وفى وقت آخر، ويكفى فى تواترها إثباتها فى مصاحف الصحابة ممن بعدهم بخط المصحف، مع منعهم أن يكتب فى المصحف ما لي منه، كأسماء السور، وآمين، والآثار، فلو لم تكن قرآناً لما استجازوا إثباتها بخطه من غير تمييز، لأن ذلك يحمل على اعتقادها فيكونون معزورين بالمسلمين، حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآناً، هذا مما لا يجوز اعتقاده فى الصحابة.

فإن قيل: لعلها أثبتت للفصل بين السور أجيب بأن هذا فيه تغرير، ولا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل، ولو كانت له لكتبت بين براءة والأنفال. ويدل لكونها قرآناً منزلاً ما أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وغيرهم عن أم سلمة أن النبى ﷺ كان يقرأ: ﴿بسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ... الحديث﴾ وفيه: وعد ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ آية، ولم يعد «عليهم».

وأخرج ابن خزيمة والبيهقى فى المعرفة بسند صحيح من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: استرق الشيطان من الناس أعظم آية من القرآن، ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وأخرج البيهقى فى الشعب وابن مردويه بسند حسن، من طريق مجاهد عن ابن عباس قال: أغفل الناس آية من كتاب الله لم تنزل على أحد سوى النبى ﷺ **إلا أن يكون سليمان بن داود:** ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

وأخرج الدارقطني والطبراني في الأوسط بسند ضعيف عن بريدة، قال: قال النبي ﷺ: «لا أخرج من المسجد حتى أخبرك بأنه لم تنزل على نبي بعد سليمان غيرك. ثم قال: «بأي شيء تفتتح القرآن إذا افتتحت الصلاة؟ قلت: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ قال: «هي هي».

وأخرج أبو داود والحاكم والبيهقي والبزار، من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، زاد البزار: «فإذا نزلت عرف أن السورة قد ختمت واستقبلت، أو ابتدئت سورة أخرى.

وأخرج الحاكم من وجه آخر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى تنزل ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فإذا نزلت علموا أن السورة قد انقضت إسناده على شرط الشيخين.

وأخرج الحاكم أيضاً من وجه آخر عن سعيد عن ابن عباس، أن النبي ﷺ كان إذا جاءه جبريل فقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، علم أنها سورة. إسناد صحيح.

وأخرج البيهقي في الشعب وغيره عن ابن مسعود، قال: كنا لا نعلم فصلاً بين السورتين، حتى تنزل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

قال أبو شامة: يحتمل أن يكون ذلك وقت عرضه ﷺ على جبريل، كان لا يزال يقرأ في السورة إلى أن يأمره جبريل بالتسمية، فعلم أن السورة قد انقضت.

وعبر ﷺ بلفظ النزول إشعاراً بأنها قرآن في جميع أوائل السور، ويحتمل أن يكون المراد أن جميع آيات كل سورة كانت تنزل قبل نزول البسملة، فإذا كملت آياتها نزل جبريل بالبسملة، واستعرض السورة، فيعلم النبي ﷺ أنها قد ختمت، ولا يلحق بها شيء.

وأخرج ابن خزيمة والبيهقى بسند صحيح، عن ابن عباس، قال: السبع المثانى فاتحة الكتاب، قيل: فأين السابعة؟ قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

وأخرج الدارقطنى بسند صحيح، عن على: أنه سئل عن السبع المثانى فقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فقيل له: إنما هى ست آيات، فقال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية.

وأخرج الدارقطنى وأبو نعيم والحاكم فى تاريخه بسند ضعيف عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «كان جبريل إذا جاءنى بالوحى أول ما يلقى على ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾».

وأخرج الواحدى، من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر، قال: نزلت ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فى كل سورة.

وأخرج البيهقى من وجه ثالث، عن نافع عن ابن عمر، أنه كان يقرأ فى الصلاة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وإذا ختم السورة قرأها، ويقول: ما كتبت فى المصحف إلا لتقرأ.

وأخرج الدارقطنى بسند صحيح عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «إذا قرأتم الحمد، فاقرءوا بسم الله الرحمن الرحيم، إنها أم القرآن، وأم الكتاب والسبع المثانى، وبسم الله الرحمن الرحيم آياتها».

وأخرج مسلم عن أنس، قال: رأينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءة، ثم رفع رأسه متبسماً، فقال: نزلت علىّ آنفاً سورة فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم. إنا أعطيناك الكوثر... الحديث.

فهذه الأحاديث تعطى التواتر المعنوى بكونها قرآناً منزلاً فى أوائل السور.

ومن المشكل على هذا الأصل ما ذكره الإمام فخر الدين، قال: نقل فى بعض الكتب القديمة أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين

من القرآن، وهو فى غاية الصعوبة، لأنا إن قلنا: إن النقل المتواتر كان حاصلاً فى عصر الصحابة يكون ذلك من القرآن، فإنكاره يوجب الكفر، وإن قلنا: لم يكن حاصلاً فى ذلك الزمان، فيلزم أن القرآن ليس بمتواتر فى الأصل. قال: والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة.

وكذا قال القاضى أبو بكر: لم يصح عنه أنها ليست من القرآن ولا حُفظ عنه، إنما حكها وأسقطها من مصحفه إنكاراً لكتابتها، لا جحداً لكونها قرآناً، لأنه كانت السنة عنده الا يكتب فى المصحف إلا ما أمر النبى ﷺ بإثباته فيه، ولم يجده كتب ذلك ولا سمعه أمر به.

وقال النووى فى شرح المهذب: أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد منها شيئاً كفر، وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح.

وقال ابن حزم فى المحلى: هذا كذب على ابن مسعود وموضوع، وإنما صح عنه قراءة عاصم عنه، وفيها المعوذتان والفاتحة.

وقال ابن حجر فى شرح البخارى: قد صح عن ابن مسعود إنكار ذلك فأخرج أحمد وابن حبان عنه أنه كان لا يكتب المعوذتين فى مصحفه.

وأخرج عبد الله بن أحمد فى زيادات المسند والطبرانى وابن مردويه من طريق الأعمش عن أبى إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد النخعى، قال: كان عبد الله بن مسعود يحك المعوذتين من مصاحفه، ويقول: إنها ليست من كتاب الله.

وأخرج البزار والطبرانى من وجه آخر عنه، أنه كان يحك المعوذتين من المصحف ويقول: إنما أمر النبى ﷺ أن يتعوذ بهما، وكان لا يقرأ بهما. أسانيده صحيحة.

قال البزار: لم يتابع ابن مسعود على ذلك أحد من الصحابة، وقد صح أنه ﷺ قرأ بهما فى الصلاة.

قال ابن حجر: فقول من قال إنه كذب عليه مردود، والطعن فى الروايات لصحيحة بغير مستند لا يقبل، بل الروايات صحيحة، والتأويل محتمل. قال: وقد أوله القاضى وغيره على إنكار الكتابة كما سبق. قال: وهو تأويل حسن، إلا أن الرواية الصريحة التى ذكرتها ترفع ذلك حيث جاء فيها: «إنهما ليستا من كتاب الله». قال: ويمكن حمل اللفظ «كتاب الله» على المصحف فيتم التأويل المذكور. قال: لكن من تأمل سياق الطرق المذكورة، استبعد هذا الجمع.

قال: وقد أجاب ابن الصباغ، بأنه لم يستقر عنده القطع بذلك، ثم حصل الاتفاق بعد ذلك، وحاصله أنهما كانتا متواترتين فى عصره، لكنهما لم يتواترا عنده. انتهى.

قلت: أى لم يعلم بتواترهما.

وقال ابن قتيبة فى مشكل القرآن: ظن ابن مسعود أن المعوذتين ليستا من القرآن لأنه رأى النبى ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين، فأقام على ظنه، ولا نقول: إنه أصاب فى ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار.

قال: وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه، ليس لظنه أنها ليست من القرآن، معاذ الله، ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشك والزيادة والنقصان، ورأى أن ذلك مأمون فى سورة الحمد لقصرها ووجوب تعلمها على كل واحد.

التنبيه الثانى

قال الزركشى فى البرهان: القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحى المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز والقراءات اختلاف ألفاظ الوحى المذكور فى الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتشديد وغيرهما والقراءات السبع متواترة عند الجمهور.

وقيل: بل مشهورة.

قال الزركشى: والتحقيق إنها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبى ﷺ ففيه نظر، فإن إسنادهم بهذه القراءات السبعة موجودة فى كتب القراءات، وهى نقل الواحد عن الواحد.

واستثنى أبو شامة الألفاظ المختلف فيها عن القراء.

واستثنى ابن الحاجب ما كان من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتحقيق الهمزة وقال غيره: الحق أن أصل المد والإمالة متواترة، ولكن التقرير غير متواتر للإختلاف فى كيفيته. كذا قال الزركشى، قال: وأما أنواع تحقيق الهمزة فكلها متواترة.

وقال ابن الجزرى: لا نعلم أحداً تقدم ابن الحاجب إلى ذلك، وقد نص على تواتر ذلك كله أئمة الأصول كالقاضى أبو بكر وغيره، وهو الصواب، لأنه إذا ثبت تواتر اللفظ ثبت تواتر هيئة أدائه، لأن اللفظ لا يقوم إلا به، ولا يصح إلا بوجوده.

التنبيه الثالث

قال أبو شامة: ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هى التى أريدت فى الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل.

وقال أبو العباس بن عمار: لقد نقل سبع هذه السبعة ما لا ينبغى له، وأشكل الأمر على العامة بإبهامه كل من قل نظره، أن هذه القراءات هى المذكورة فى الخبر، وليته إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة. ووقع له أيضاً فى اقتصاره عن كل أمام على راويين أنه صار من سمع قراء راو ثال غيرهما أبطلها، وقد تكون هى أشهر وأصح وأظهر. وربما بالغ من لا يفهم فخطأ أو كفر.

وقال أبو بكر بن العربى: ليست هذه السبعة متعينة للجواز حتى لا يجوز غيرها كقراءة أبى جعفر وشيبة والأعمش ونحوهم، فإن هؤلاء مثلهم، وفوقهم، وكذا قال غير واحد، منهم مكى وأبو العلاء الهمزانى وآخرون من أئمة القراء.

وقال أبو حيان: ليس فى كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلا النزر اليسير، فهذا أبو عمرو بن العلاء اشتهر عنه سبعة عشر رلوياً ثم ساق أسماءهم، واقتصر فى كتاب ابن مجاهد على اليزيدى، واشتهر عن اليزيدى عشرة أنفس، فكيف يقتصر على السوسى والدورى،

وليس لهما مزية على غيرهما؛ لأن الجميع يشتركون فى الضبط والإتقان والاشتراك فى الأخذ. قال: ولا أعرف لهذا سبباً إلا ما نقص العلم.

وقال مكى: من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم هى الأحرف السبعة التى فى الحديث فقط غلط غلطاً عظيماً، قال: ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الأئمة وغيرهم، ووافق خط المصحف، ألا يكون قرآناً، وهذا غلط عظيم، فإن الذين صنفوا القراءات من الأئمة المتقدمين كأبى عبيد القاسم بن سلام وأبى حاتم السجستانى وابن جعفر الطبرى وإسماعيل القاضى، قد ذكروا أضعاف هؤلاء، وكان الناس على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبى عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة نافع، واستمروا على ذلك، فلما كان على رأس الثلاثمائة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائى، وحذف يعقوب. قال: والسبب فى الاقتصار على لسبعة - على أن فى أئمة القراء من هو أجل منهم قدراً ومثلهم أكثر من عددهم - أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيراً جداً، فلما تقاصرت الهمم، اقتصروا مما يوافق خط المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى من اشتهر بالثقة والأمانة وطول العمر فى ملازمة القراءة والاتفاق على الأخذ عنه، فأفردوا من كل مصر إماماً واحداً، ولم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءة به، كقراءة يعقوب، وابن جعفر وشيبة وغيرهم.

قال: وقد صنف ابن جبير المكى قبل ابن مجاهد كتاباً فى القراءات، فاقتصر على خمسة أختار من كل مصر إماماً، وإنما اقتصر على ذلك لأن المصاحف التى أرسلها عثمان كانت خمسة إلى هذه الأمصار، ويقال: إنه وجه بسبعة: هذه الخمسة ومصحفاً إلى اليمن ومصحفاً إلى البحرين، لكن لما لم يُسمع لهذين المصحفين خبر، أراد ابن مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف، استبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين كمل بهما العدد فصادف ذلك

موافقة العدد الذى ورد الخبر به، فوقع ذلك لمن لم يعرف أصل المسألة ولم تكن له فطنة، فظن أن المراد بالأحرف السبعة القراءات السبع.

والأصل المعتمد عليه صحة السند فى السماع، واستقامة الوجه فى العربية وموافقة الرسم وأصح القراءات سندا نافع وعاصم، وأفصحها أبو عمرو والكسائى.

وقال الغراب في الشافي: التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين، فانتشر وأوهم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك، وذلك لم يقل به أحد.

وقال الكواشى: كل ما صح سنده واستقام وجهه فى العربية، ووافق خط المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوصة، ومتى فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ.

وقد اشتد إنكار أئمة هذا الشأن على من ظن انحصار القراءات المشهورة فى مثل ما فى التيسير والشاطبية، وآخر من صرح بذلك الشيخ تقى الدين السبكى فقال فى شرح المناهج: قال الأصحاب: تجوز القراءة فى الصلاة وغيرها بالقراءات السبع، ولا تجوز بالشاذة وظاهر هذا يوهم أن غير السبع المشهورة من الشواذ، وقد نقل البغوى الاتفاق على القراءة بقراءة يعقوب وأبى جعفر مع السبع المشهورة، وهذا القول هو الصواب.

قال: واعلم أن الخارج من السبع المشهورة على قسمين: منه ما يخالف رسم المصحف فهذا لا شك فيه أنه لا يجوز قراءته لا فى الصلاة ولا فى غيرها، ومنه مالا يخالف رسم المصحف، ولم تشتهر القراءة به، وإنما ورد عن طريق غريب لا يعول عليها، وهذا يظهر المنع من القراءة به أيضاً ومنه ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن القراءة به قديماً وحديثاً، فهذا لا وجه للمنع منه، ومن ذلك قراءة يعقوب وغيره.

قال: والبغوى أولى من يعتمد عليه فى ذلك، فإنه مقرىء، فقيه جامع للعلوم.

قال: وهكذا التفصيل فى شواذ السبعة، فإن عنهم شيئاً كثيرا شاذاً.

انتهى.

وقال فى جواب سؤال سأله ابن الجزرى: القراءات السبع، التى اقتصر عليها الشاطبى والثلاث التى هى قراءة أبى جعفر ويعقوب وخلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ، لا يكابر فى شىء من ذلك إلا جاهل.

التنبيه الرابع

باختلاف القراءات يظهر الاختلاف فى الأحكام، ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوء الملموس وعدمه على اختلاف القراءة فى ﴿لَمَسْتُمُ﴾ و﴿لامَسْتُمُ﴾ (النساء: ٤٣) وجواز وطء الحائض عند الانقطاع قبل الغسل وعدمه على الاختلاف فى ﴿يَطْهُرْنَ﴾[1] (البقرة: ٢٢٢)، وقد حكوا خلافاً غريباً فى الآية، إذا قرئت بقراءتين، فحكى أبو الليث السمرقندى فى كتاب البستان قولين: أحدهما أن الله قال بهما جميعاً، والثانى أن الله قال بقراءة واحدة، إلا أنه أذن أن نقرأ بقراءتين. ثم اختار توطأ، وهو أنه إن كان لكل قراءة تفسير يغاير الآخر فقد قال بهما جميعاً، وتصير القراءتان بمنزلة آيتين، مثل ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ وإن كان تفسيرهما واحد كـ ﴿الْبُيُوتَ﴾ (البقرة: ١٨٩)، والبيوت، فإنما قال بإحداهما، وأجاز القراءة بهما لكل قبيلة، على ما يقول لسانهم.

قال: فإن قيل: إذا قلتم أنه قال إحداهما، فأى القراءتين هى؟ قلنا: التى بلغة قريش. إنتهى.

وقال بعض المتأخرين: لاختلاف القراءات وتنوعها فوائد:

منها: التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة.

ومنها: فضلها وشرفها على سائر الأمم، إذ لم ينزل كتاب غيرهم إلا على وجه واحد.

---

(١) وهى قراءة حمزة والكسائى وعاصم، وقراءة المفضل، يطهرن، بالتشديد.

ومنها: إعظام أجرها، من حيث أنهم يفرغون جهدهم فى تحقيق ذلك وضبطه لفظة لفظة، حتى مقادير المدات وتفاوت الإمالات، ثم فى تتبع ذلك واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ، وإمعانهم الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح.

ومنها إظهار سر الله فى كتابه وصيانته له عن التبديل والاختلاف مع كونه على هذه الأوجه الكثيرة.

ومنها: المبالغة فى إعجازه بإيجازه، إذ تنوع القراءات بمنزلة الآيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على مدة لم يخف ما كان فيه من التطويل، ولهذا كان قوله: «وأرلكم»، منزلاً لغسل الرجل، والمسح على الخف واللفظ واحد، لكن باختلاف إعرابه.

ومنها: أن بعض القراءات يبين ما لعله يجهل فى القراءة الأخرى، فقراءة «تطّهرن» بالتشديد مبينة لمعنى قراءة التخويف، وقراءة: ﴿فامضو إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّه﴾[1] (الجمعة: ٩) تبين أن المراد بقراءة «فاسعوا» الذهاب، لا المشى السريع.

وقال أبو عبيد فى فضائل القرآن: المقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبين معانيها، كقراءة عائشة وحفصة ﴿وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾ (البقرة: ٢٣٨) وقراءة ابن مسعود ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: ٣٨)، وقراءة جابر ﴿فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (النور: ٣٣) قال فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين فى التفسير فيستحسن، فكيف إذا روى عن كبار الصحابة ثم صار فى نفس القراءة! فهو أكثر من التفسير وأقوى، فادنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل. انتهى

---

(١) وهى قراءة ابن مسعود.

التنبيه الخامس

اختلف فى العمل بالقراءة الشاذة، فنقل إمام الحرمين فى البرهان عن ظاهر مذهب الشافعى، أنه لا يجوز، وتبعه أبو نصر القشيرى، وجزم به ابن الحاجب، لأنه نقله على أنه قرآن، ولم يثبت.

وذكر القاضيان: أبو الطيب والحسين، والرديانى والافعى العمل بها، تنزيلاً لها منزلة خبر الآحاد، وصححه ابن السبكى فى جمع الجوامع وشرح المختصر. وقد احتج الأصحاب على وجوب التتابع فى صوم كفارة اليمين بقراءته «متتابعات»، وقد ثبت نسخها.

التنبيه السادس

من المهم معرفة توجيه القراءات، وقد اعتنى به الأئمة وأفردوا فيه كتباً منها الحجة لأبى على الفارسى، والكشف لمكى، والهداية للمهدوى، والمحتسب فى توجيه الشواذ لابن ضبى.

قال الكواش: وفائدته أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه، أو مرجحاً، إلا أنه ينبغى التنبيه على شئ، وهو أنه قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقطها، وهذا غير مرضى، لأن كلاً منهما متواتر.

وقد حكى أبو عمر الزاهد فى كتاب اليواقيت، عن ثعلب، أنه قال: إذا اختلف الاعرابان فى القرآن لم أفضل إعراباً على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى.

وقال أبو جعفر النحاس: السلامة عند أهل الدين، إذا صحت القراءتان الا يقال: إحداهما أجود، لأنها جميعاً من النبى ﷺ فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا.

وقال أبو شامة: أكثر المصنفون من الترجيح بين قراءة «مالك» و«ملك» حتى إن بعضهم يبالغ إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين. انتهى.

وقال بعضهم: توجيه القراءات الشاذة أقوى فى الصناعة من توجيه المشهورة.

وقال النخعى: كانوا يكرهون أن يقولوا: قراءة عبد الله، وقراءة سالم وقراءة أبى، وقراءة زيد، بل يقال: فلان كان يقرأ بوجه كذا، وفلان كان يقرأ بوجه كذا. قال النووى: والصحيح أن لا يكون.

اختلاف الأقوال فى نزول القرآن على سبعة أحرف

ورد حديث: «نزل القرآن على سبعة أحرف» من رواية جمع من الصحابة: أبى بن كعب، وأنس، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن أرقم، وسمرة بن جندب، وسليمان ابن صرد، وابن عباس، وابن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، وعمر بن الخطاب، وعمرو بن أبى سلمة، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأبى بكرة، وأبى جهم، وأبى سعيد الخدرى، وأبى طلحة الأنصارى، وأبى هريرة، وأبو أيوب، فهؤلاء أحد وعشرين صحابياً، وقد نص أبو عبيدة على تواتره.

وأخرج أبو يعلى فى مسنده، أن عثمان قال على المنبر: اذكر الله رجلاً سمع النبى ﷺ قال: «إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف، لما قام فقاموا حتى لم يحصوا، فشهدوا بذلك، فقال: وأنا أشهد معهم.

احتلف فى معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً.

أحدها:

أنه من المشكل الذى لا يدرى معناه لأن الحرف يصدق لغة على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجهة، قاله ابن سعدان النحوى.

الثاني:

أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد التيسير ولتسهيل والسعة ولفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة فى الآحاد، كما يطلق السبعون فى العشرات والسبعمائة فى المئين، ولا يزاد العدد المعين. وإلى هذا جنح عياض ومن تبعه ويرده ما فى حديث ابن عباس فى الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: «أقرانى جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدنى حتى انتهى إلى سبعة أحرف.

الثالث:

أن المراد بها سبع قراءات، وتعقب بأنه لا يوفى القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل، مثل ﴿عَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ (المائدة: ٦٠) و﴿ فَلا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ﴾ (الإسراء: ٢٣).

الرابع:

أن المراد بها الأوجه التى تقع بها التغاير، ذكره ابن قتيبة قال: فأولها ما يتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته مثل: ﴿وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ﴾ (البقرة: ٢٨٢) بالفتح والرفع، وثانيها ما يتميز بالفعل مثل ﴿بَاعِدْ﴾ (سبأ: ١٩).

الخامس:

وقال أبو الفضل الرازى فى اللوائح: الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه فى الاختلاف: الأول: اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث. الثانى: اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع. الثالث: وجوه الأعراب. الرابع: النقص والزيادة. الخامس: التقديم والتأخير السادس: لإبدال، السابع: اختلاف اللغات كالفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم والإذغام والإظهار ونحو ذلك، وهذا هو القول السادس.

السادس:

وقال بعضهم: المراد بها كيفية النطق بالتلاوة من إدغام وإظهار وتفخيم وترقيق وإمالة وإشباع، ومد، وقصر وتشديد وتخفيف وتليين وتحقيق.

السابع:

قال ابن الجزرى: قد تتبعت صحيح القراءة وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هى يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه، لا يخرج عنها، وذلك إما فى الحركات بلا تغير فى المعنى، والصورة نحوو ﴿بِالْبُخْلِ﴾ (النساء: ٣٧) بأربعة ويحسب بوجهين، أو متغير فى المعنى فقط، نحو ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ (البقرة: ٣٧)، وأما فى الحروف بتغير المعنى لا الصورة، نحو ﴿تَبْلُو﴾ (يونس: ٣٠) و«تتلو»، وعكس ذلك نحو «الصِّرَاطَ» و﴿السراط﴾ (الفاتحة: ٦) أو بتغيرهما نحو ﴿واصفوا﴾ (الحجر: ٦٥) «واسعوا»، وإما فى التقديم والتأخير، نحو ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ (التوبة: ١١١)، أو فى الزيادة والنقصان، نحو ﴿وصى﴾ (البقرة: ١٣٢) و«أوصى» فهذه سبعة لا يخرة الاختلاف عنها، قال: وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام والتحقيق والتسهيل والنقل والإبدال فهذا ليس من الاختلاف الذى يتنوع فيه اللفظ أو المعنى. لأن هذه الصفات المتنوعة فى أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً. انتهى.

الثامن:

التقديم والتأخير مثل قراءة الجمهور ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ (غافر: ٣٥).

التاسع:

أن المراد سبعة أوجه من المعانى المتفقة بألفاظ مختلفة، نحو أقبل، وتعالى، وهلم، وعجل، وأسرع، وإلى هذا ذهب سفيان بن عيينة وابن جرير

وابن وهب وخلائق. ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء، ويدل له ما أخرجه أحمد والطبرانى من حديث أبى بكرة «أن جبريل قال: يا محمد اقرأ القرآن على حرف، قال ميكائيل: استزده.. حتى بلغ سبعة أحرف، قال: كلٌ شاف كافٍ، مالم تختم آية عذاب برحمة أو رحمة وعذاب، نحو قولك، تعال، وأقبل وهلم وأذهب وأسرع وعجل. هذا للفظ رواية أحمد، وإسناده جيد. وأخرج أحمد والطبرانى أيضاً عن ابن مسعود نحوه.

وعند أبى داود عن أبىّ: قلت: سميعاً عليماً عزيزاً حكيماً، مالم تخلط آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب.

العاشر:

إن المراد سبع لغات، وإلى هذا ذهب أبو عبيد وثعلب والأزهرى وآخرون واختاره ابن عطية، وصححه البيهقى فى الشعب وتعقب بأن لغات العرب أكثر من سبعة، وأجيب بأن المراد أفصحها، فجاء عن أبى صالح، عن أبى صالح، عن ابن عباس، قال: نزل القرآن على سبع لغات، منها خمس بلغة العجزُ من هوازن قال: والعجزُ: سعد بن بكر وجشم بن بكر ونصر بن معاوية وثقيف، وهؤلاء كلهم من هوازن ويقال لهم: عليا هوازن، ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عُليا هوازن وسفلى تميم - يعنى بنى دارم.

القول الحادى عشر:

أن المراد سبعة أصناف، والأحاديث السابقة ترده، والقائلون به اختلفوا فى تعيين السبعة: فقيل أمر ونهى، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال. واحتجوا بما أخرجه الحاكم والبيهقى عن ابن مسعود عن النبى ﷺ قال: «كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجر وآمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال الحديث.

وقد أجاب عنه قوم بأنه ليس المراد بالأحرف السبعة التى تقدم ذكرها فى الأحاديث الأخرى، لأن سياق تلك الأحاديث يأتى حملها على هذا، بل هى ظاهرة فى أن المراد أن الكلمة تقرأ على وجهين وثلاثة إلى سبعة، تيسيراً وتهويناً، والشىء الواحد لا يكون حلالاً حراماً فى آية واحدة.

الثانى عشر:

وقيل المراد بها المطلق والمقيد، والعام والخاص، والنص والمؤول، والناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفصل، والاستثناء وأقسامه حكاه شيذلة عن الفقهاء.

الثالث عشر:

وقيل المراد بها: الحذف والصلة، والتقديم والتأخير والاستعارة، والتكرار، والكناية والخفيفة والمجاز والمفسر، والظاهر والغريب، حكاه عن أهل اللغة، وهذا هو الثالث عشر.

الرابع عشر:

وقيل المراد بها التذكير والتأنيث والشرط والجزاء، والتصريف والإعراف، والأقسام وجوابها، والجمع والإفراد، والتصغير والتعظيم، واختلاف الأدوات، حكى عن النحاة.

الخامس عشر:

وقيل المراد بها سبعة أنواع من المعاملات: الزهد والقناعة مع اليقين والجزم، والخدمة مع الحياء والكرم، والفتوة مع الفقر، والمجاهدة والمراقبة مع الخوف، والرجاء، والتضرع والاستغفار مع الرضا والشكر، والصبر مع المحاسبة والمحبة، والشوق مع المشاهدة، حكى عن الصوفية.

السادس عشر:

قيل إن المراد بها سبعة علوم: الإنشاء والريجاد، والتوحيد والتنزيه، وصفات

الذات، وصفات الفعل، والعفو والعذاب، والحشر والحساب والنبوات.

هذا ما ذكره السيوطى فى الاتقان وقال: قال ابن حجر: ذكر القرطبى عن ابن هيان، أنه بلغ الاختلاف فى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً، ولم يذكر القرطبى منها سوى خمسة، ولم أقف على كلام ابن حبان فى هذا بعد تتبعى مظانه.

وحكاه ابن النقيب فى مقدمة تفسيره عنه بواسطة الشرف المزنى المرسى فقال: قال ابن حبان: اختلف أهل العلم فى معنى الأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولاً:

أولاً: منهم من قال: هى زجر وأمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال.

الثانى: حلال وحرام، وأمر ونهى وزجر، وخبر ما هو كائن بعد وأمثال.

الثالث: وعد ووعيد، وحلال وحرام، ومواعظ وأمثال، واحتجاج.

الرابع: أمر ونهى، وبشارة ونذارة، وأخبار، وأمثال.

الخامس: محكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وخصوص وعموم، وقصص.

السادس: أمر وزجر، وترغيب وترهيب، وجدل وقصص، ومثل.

السابع: أمر ونهى، وحد وعلم، وسر، وظهر وبطن.

الثامن: ناسخ، منسوخ، ووعد ووعيد، ورغم وتاديب، وإنذار.

التاسع: حلال وحرام، وافتتاح وأخبار، وفضائل، وعقوبات.

العاشر: أوامر وزواجر وأمثال وأنباء، وعتب ووعظ وقصص.

الحادى عشر: حلال وحرام وأمثال، ومنصوص، وقصص وإباحات.

الثانى عشر: ظهر وبطن، وفرض وندب، وخصوص وعموم وأمثال.

الثالث عشر: أمر ونهى، ووعد ووعيد وإباحة، وإرشاد، واعتبار.

الرابع عشر: مقدم ومؤخر، وفرائض وحدود، ومواعظ، ومتشابه، وأمثال.

الخامس عشر: مفسر ومجمل، ومقضى وندب وحتم، وأمثال.

السادس عشر: أمر حتم وأمر ندب، ونهى حتم ونهى ندب، وأخبار وإباحات.

السابع عشر: أمر فرض ونهى حتم وأمر ندب ونهى مرشد، ووعد ووعيد، وقصص.

الثامن عشر: سبعة جهات لا يتعداها الكلام: لفظ خاص أريد به الخاص، ولفظ عام أريد به العام، ولفظ عام أريد به الخاص، ولفظ خاص أريد به العام، ولفظ يستغنى بتنزيله عن تأويله، ولفظ لا يعلم فقهه إلا العلماء ولفظ لا يعلم معناه إلا الراسخون.

التاسع عشر: إظهار الربوبية، وإثبات الوحدانية، وتعظيم الألوهية والتعبد لله، ومجانية الإشتراك، والترغيب فى الثواب، والترهيب من العقاب.

العشرون: سبع لغات، منها خمس من هوازن، واثنان لسائر العرب.

الحادى والعشرون: سبع لغات متفرقة لجميع العرب، كل حرف منها لقبيلة مشهورة.

الثانى والعشرون: سبع لغات، أربع لعجُز هوازن: سعد بن بكر وجُشم بن بكر ونصر بن معاوية، وثلاث لقريش.

الثالث والعشرون: سبع لغات: لغة قريش، ولغة لليمن، ولغة لجرم، ولغة لهوازن، ولغة لقضاعة، ولغة لتميم، ولغة لفىء.

الرابع والعشرون: لغة الكعبيين: كعب بن عمر، كعب بن لؤى، ولهما سبع لغات.

الخامس والعشرون: اللغات المختلفة لأحياء العرب فى معنى واحد، مثل هلم وهات وتعال وأقبل.

السادس ،العشرون: سبع قراءات لسبعة من الصحابة: أبى بكر، وعمر وعثمان وعلىّ، وابن مسعود، وابن عباس، وأبى بن كعب ﷺ .

السابع والعشرون: همز، وإمالة وفتح وكسر، وتفخيم، ومد، وقصر.

الثامن والعشرون: تصريف ومصادر، وعروض غريب وسجع، ولغت مختلفة كلها فى شىء واحد.

التاسع والعشرون: كلمة واحدة تُعْرَب بسبعة أوجه، حتى يكون المعنى واحداً، وإن اختلف اللف فيه.

الثلاثون: أمهات الهجاء: والألف، والباء، والجيم، والدال، والراء، والسين، والعين لأن عليها تدور جوامع الكلم.

الحادى والثلاثون: إنها فى أسماء الرب، مثل الغفور الرحيم، السميع البصير، العليم الحكيم.

الثانى والثلاثون: هى آية فى صفات الذات، آية تفسيرها فى آية أخرى وآية بيانها فى السنة الصحيحة، وآية فى قصة الأنبياء والرسل، وآية فى خلق الأشياء، وآية فى وصف الجنة، وآية فى وصف النار.

الثالث والثلاثون: آية فى وصف الصانع، وآية فى إثبات الوحدانية له، وآية فى إثبات صفاته، وآية فى إثبات رسله، وآية فى إثبات كتبه، وآية فى إثبات الإسلام، وآية فى نفى الكفر.

الرابع والثلاثون: سبع جهات من صفات الذات لله التى لا يقع عليها التكييف.

الخامس والثلاثون: الإيمان بالله، ومباينة الشرك، وإثبات الأوامر،

ومجانبة الزواجر، والثبات على الإيمان، وتحريم ما حرم الله، وطاعة رسوله.

قال ابن حبان: فهذه خمسة وثلاثون قولاً لأهل العلم واللغة فى معنى إنزال القرآن على سبعة أحرف، وهى أقاويل يشبه بعضها بعضاً وكلها نحتملة وتحتمل غيرها.

وقال المرسى: هذه الوجوه أكثرها متداخلة ولا أدرى مستندها ولا عمن نقلت، ولا أدرى لم خص كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر مع أن كلها موجودة فى القرآن فلا أدرى معنى التخصيص! وفيها أشياء لا افهم معناها على الحقيقة وأكثرها يعارضه حديث عمر مع هشام ابن حكيم الذى فى الصحيح، فإنهما لم يختلفا فى تفسيره ولا أحكامه، إنما اختلفا قراءة حروفه، وقد ظن كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبعة وهو جهل قبيح.

تنبيه

اختُلف: هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟ فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى ذلك، وبنوا عليه أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء منها، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التى كتبها أبو بكر وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين، إلى أنها مشتملة على ما يحتمل رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التى عرضها النبى ﷺ على جبريل، متضمنة لها لم تترك حرفاً منها.

قال ابن الجزرى: وهذا هو الذى يظهر صوابه.

ويجاب عن الأول بما ذكره ابن جرير أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، وإنما كان جائزاً لهم ومرخصاً لهم فيه، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف إذا لم يجتمعوا على حرف واحد، اجتمعوا على ذلك اجتماعاً شائعاً، وهم معصومون من الضلالة، ولم يكن فى ذلك ترك واجب ولا فعل حرام، ولاشك أن القرآن نسخ فى العرضة الأخيرة وغير، فاتفق الصحابة على أن كثيراً ما تحققوا أنه قرآن مستقر فى العرضة الأخيرة، وتركوا ما سوى ذلك.

أخرج ابن اشتة فى المصاحف وابن أبى شيبة في فضائله، من طريق ابن سيرين عن عبيدة السلمانى، قال: القراءة لتى عرضت على النبى ﷺ فى العام الذى قبض فيه، هى القراءة التى يقرؤها الناس اليوم.

وأخرج ابن اشتة، عن ابن سيرين، قال: كان جبريل يعارض النبى ﷺ كل سنة فى شهر رمضان حرف، فلما كان العام الذى قبض فيه عارضه مرتين، فيرون أن تكون قراءتنا هذه على العرضة الأخيرة.

وقال البغوى فى شرح السنة: يقال إن زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة التى فيها ما نسخ وما بقى، وكتبها رسول الله ﷺ، وقرأها عليه، وكان يقرىء الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر فى جمعه، وولاه عثمان كتب المصاحف.

مبادىء علم القراءات

حد هذا الفن (التعريف):

علم تعرف به كيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقلة. أو هو علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم فى أحوال النطق من حيث السماع.

موضوعه:

الكلمات القرآنية من حيث أحوالها الأدائية التى يبحث عنها فيه كالمد والقصر والإظهار والإدغام ونحو ذلك.

ثمرته:

العصمة من الخطأ فى القرآن. ومعرفة ما يقرأ به كل واحد من الأئمة القراء، وتمييز ما يقرأ به ومالا يقرأ به إلى غير ذلك من الفوائد.

فضله:

أنه من أشرف العلوم الشرعية لتعلقه بكلام الله تعالى.

نسبته لغيره من العلوم:

التباين (الاختلاف).

واضعه:

أئمة القراءة، وقيل أبو عمرو وحفص بن عمر الدوري، وأول من دون فيه أبو عبيد القاسم بن سلام.

اسمه: علم القراءات، جمع قراءة بمعنى وجه مقروء به.

استمداده:

من النقول الصحيحة المتواترة عن أئمة القراءة عن النبى ﷺ.

حكم الشارع فيه:

الوجوب الكفائى تعلماً وتعليماً، أى تركه الجميع أثموا وإذا قام به البعض سقط عن الباقين.

مسائله:

قواعده كقولنا أسباب الإدغام ثلاثة: النقل والتجانس والتقارب.

الأئمة القراء[1] ومراتبهم

١ - نافع.

٢ - عاصم.

٣ - حمزة.

٤ - عبدالله بن عامر.

٥ - عبدالله بن كثير.

٦ - أبو عمرو بن العلاء.

٧ - على الكسائى.

المتمم للعشر:

٨ - أبى جعفر.

٩- يعقوب.

١٠ - خلف.

المتمم للأربعة عشرة:

١١ - الحسن البصرى.

١٢- ابن محيصن.

١٣ - يحيى اليزيدى.

١٤ - الشنبوزى.

---

(١) منال العرفان فى علوم القرآن ج ١ ص ٤٥٦ وما بعدها.

ترجمة القراء

١ ـ ابن عامر:

اسمه عبدالله اليحصبى، نسبة إلى يحصب، وهو فخذ من حمير ويكنى أبا نعيم، وأبا عمران. وهو تابعى جليل، لقى واثلة بن الأسقع والنعمان بن بشير، وقد أخذ القراءة عن المغيرة بن أبى شهاب المخزومى، عن عثمان بن عفان، عن رسول الله ﷺ، وقيل إنه قرأ على عثمان نفسه، وقد توفى بدمشق سنة ١١٨ هـ (ثمانى عشرة ومائة)، وقد اشتهر برواية قراءته هشام وابن ذكوان، ولكن بواسطة أصحابه.

فأما هشام:

فقد أخذ القراءة عن عيراك بن خالد المزى، عن يحيى بن الحارث الذمارى، عن ابن عامر. وكان هشام قاضياً فقيهاً محدثاً ثقة ضابطاً، توفى بدمشق سنة ٢٤٥ هـ (خمس وأربعين ومائتين).

(وأما ابن ذكوان) فهو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشى الدمشقى. أخذ القراءة عن أيوب بن تميم، عن يحيى بن الحارث الذمارى عن ابن عامر.

يقول أبو زرعة فيه: «إنه الحافظ الدمشقى، لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان فى زمن ابن ذكوان عندى أقرأ منه، توفى سة ٢٤٢ هـ (اثنتين وأربعين ومائتين).

وفى ابن عامر وروايته يقول صاحب الشاطبية:

وأما دمشق الشام دار ابن عامر
فتلك بعبد الله طابت محللا

هشام، وعبد الله، وهو انتسابه
لذكوان بالإسناد عنه تنقلا

٢ ـ ابن كثير

هو أبو محمد، أبو حصن، عبدالله بن كثير الدارى، كان إمام الناس فى القراءة بمكة، تحفة السكينة ويحوطه الوقار. لقى من الصحابة عبدالله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصارى، وأنس بن مالك.

وروى عن مجاهد عن ابن عباس عن ابن أبىّ بن كعب عن رسول الله ﷺ وقرأ على عبد الله بن السائب المخزومى. وقرأ عبد الله هذا على أبىّ بن كعب وعمر بن الخطاب وكلاهما قرأ على رسول الله ﷺ. وتوفى سنة ١٢٠ هـ (عشرين ومائة) بمكة المكرمة، وقد اشتهر بالرواية عنه ـ ولكن بواسطة أصحابه ـ البزى وقنبل.

(أما البزى) فهو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبى بزة، فالبزة نسبة إلى بزة هذا جده الأعلى. كان إماماً فى القراءة ضابطاً ثقة يؤمه الناس من أقطار الأرض، أخذ القراءة عن أبى الحسن أحمد القواس عن وهب، عن القسط، عن شبل ومعروف، وكلاهما قرأ على ابن كثير. توفى سنة ٢٩١ هـ (احدى وتسعين ومائتين) وعن ابن كثير وراويية يقول صاحب الشاطبية:

ومكة عبد الله فيها مقامه
هو ابن كثير كاثر والقوم معتلا
روى أحمد البزىّ له ومحمد
على سنه وهو الملقب قُنْبُلا

٣ ـ عاصم

هو أبو بكر عاصم بن أبى النجود الأسدى:

كان قارئاً متقناً، آية فى التحرير والإتقان والفصاحة وحسن الصوت

بقراءة القرآن. قرأ على زرّ بن حبيش على عبد الله بن مسعود على رسول الله ﷺ. وقرأ أيضاً على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، معلم الحسن والحسين.

وقرأ عبد الرحمن هذا على الإمام علي، وأخذ الإمام على قراءته عن رسول الله ﷺ، توفي بالكوفة أو بالسماوية سنة ١٢٧ هـ (سبع وعشرين ومائة).

روى عنه شعبة وحفص وكلاهما بدون واسطة.

(أما شعبة) فهو المشهور بابن عباس بن سالم الأسدي، وقيل إسمهمحمد، وقيل مطرق، ويكنى أبا بكر لأن شعبة اسم مشترك بينه وبين أبي فسطاط شعبة بن الحجاج البصري، كان إماماً عالماً كبيراً، توفي بالكوفة سنة ١٩٣ هـ (ثلاث وتسعين ومائة).

(وأما حفص) فهو أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة البزار كان ربيب عاصم: تربى في حجره، وقرأ عليه، وتعلم منه كما يتعلم الصبي من معلمه، فلا جرم كان، أدق أتقاناً من شعبة، توفي سنة ١٨٠ هـ (ثمانين ومائة).

وفي عاصم وراوييه يقول صاحب الشاطبية:

وبالكوفة الغراء منهم ثلاثة
أذاعوا فقد ضاعت شذى وقرنفلا

فأما أبو بكر وعاصم اسمه
فشعب راويه المبرز أفضلا

وذاك ابن عياش أبوبكر الرضا
وحفص وبالإتقان كان مفضلا

٤ - أبو عمرو

هو أبو عمرو زبان بن العلاء عمار البصرى، كان من أعلم الناس بالقراءة مع صدق وأمانة وثقة فى الدين. روى عن مجاهد بن جبير، عن ابن عباس عن أبيّ بن كعب عن رسول الله ﷺ. وقرأ على جماعة منهم أبوجعفر وزيد بن القعقاع والحسن البصرى. وقرأ الحسن على حطان وأبى العالية، وقرأ أبو العالية على عمر ابن الخطاب. توفى سنة ١٥٤ هـ (أربع وخمسين ومائة).

وممن اشتهر بالرواية عنه الدورى والسوسى، ولكن بواسطة اليزيدى أبى محمد يحيى بن المبارك العدوى المتوفى سنة ٢٠٢ اثنتين ومائتين، وسمى باليزيدى نسبة إلى يزيد ابن منصور خال الخليفة المهدى، لأنه كان يؤدب ولده.

(وأما الدورى) فهو أبو عمر حفص بن عمر المقرى الضرير، ولقب بالدورى نسبة إلى الدور، وهو موضع بالجانب الشرقى من بغداد، كان ثقة ضابطاً، أول من جمع القراءات. روى عن اليزيدى عن أبى عمرو، وتوفى سنة ٢٤٦ هـ (ست وأربعين ومائتين).

(وأما السوسى) فهو أبو شعيب صالح بن زياد، روى عن اليزيدى عن أبى عمرو، وكان ثقة ضابطاً. توفى سنة ٢٦١ هـ (إحدى وستين ومائتين).

وفى أبو عمرو وراوييه يقول صاحب الشاطبية:

وأما الإمام المازنى صريحهم

أبو عمرو البصرى فوالده العلا

أفاض على يحيى اليزيدى شيبة

فأصبح بالعذاب الفرات معللا

أبو عمرو الدروى وصالحهم أبو

شعيب هو السوسى عنه تقبلا

٥ ـ حمزة:

هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفى مولى عكرمة بن ربيع التيمى، قرأ على أبى محمد سليمان بن مهران الأعمش، على يحيى بن وثاب، على زر بن حبيش، على عثمان وعلى ابن مسعود، على النبى ﷺ، كان ورعٌ بكتاب الله، مجوداً له عارفاً بالفرائض والعربية، حافظاً للحديث. توفى بحلوان سنة ١٥٦ هـ (ست وخمسين ومائة).

وممن اشتهر بالرواية عنه خلف وخلاد، لكن بواسطة أبى عيسى سليم ابن عيسى الحنفى الكوفى المتوفى سنة ١٨٨، (ثمان وثمانين ومائة).

(أما خلف) فهو أبو محمد خلف بن هشام بن طالب بن البزار. كان زاهداً عابداً. وروى عن سليم بن عيسى الحنفى عن حمزة. وتوفى سنة ٢٢٩ هـ (تسع وعشرون ومائتين).

(وأما خلاد) فهو أبو عيسى خلاد بن خالد الأحول الصيرفى. روى عن سليم بن عيسى عن حمزة. وكان أضبط أصحاب سليم وأجهلهم عرفاناً وتعقيباً. توفى بالكوفى سنة ٢٢٠ هـ (عشرين ومائتين).

وفى ذلك يقول صاحب الشاطبية:

وحمزه ما أزكاه من متورع
إماماً، صبوراً للقرآن مرتلا

روى خلف عنه وخلاد الذى
رواه سليم متقناً محصلا

٦ ـ نافع:

هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم المدنى، أخذ القراءة عن أبى جعفر القارى، وعن سبعين من التابعين، وهم أخذوا عن عبد الله بن

عباس وأبى هريرة، عن أبى بن كعب، عن رسول الله ﷺ، وانتهت إليه رياسة الإقراء بالمدينة المنورة، توفى سنة ١٦٩ هـ (تسع وستين ومائة).

وممن اشتهر بالرواية عنه قالون وورش:

(أما قالون) فهو أبو موسى عيسى بن مينا النحوى، ولقب بقالون لجودة قراءته لأن قالون معناه الجيد فى أصل وصعها، قرأ على نافع غير مرة، وكتبت عنه توفى سنة ٢٢٠ هـ (عشرين ومائتين).

(وأما ورش) فهو عثمان بن سعيد المصرى، يكنى أبا سعيد، ويلقب بورش لشدة بياضه، رحل إلى المدينة فقرأ على نافع ختمات سنة ١٥٥ هـ (خمس وخمسين ومائة)، ثم رجع إلى مصر فانتهت إليه رياسة الإقراء بها، وكان حسن الصوت جيد القراءة، توفى سنة ١٩٧ هـ (سبع وتسعين ومائة).

وفى ذلك يقول صاحب الشاطبية:

فأما الكريم السرفى الطيب نافع
فذاك الذى اختار المدينة منزلا
وقالون عيسى ثم عثمان ورشهم
بصحبته المجد الرفيع تأثلا

٧ ـ الكسائى:

هو أبو الحسن على بن حمزة الكسائى النحوى، لقب بالكسائى لأنه كان فى الإحرام لابساً كساء، قال أبو بكر الأنبارى: اجتمعت فى الكسائى أمور: كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم بالغريب، وكان أوحد الناس بالقرآن، فكانوا يكثرون عليه حتى يضطر أن يجلس على الكرسى ويتلو القرآن من أوله إلى آخره، وهم يسمعون منه ويضبطون عنه. توفى سنة ١٨٩ هـ (تسع وثمانين مائة).

وقد اشتهر بالرواية عنه أبو الحارث والدورى.

أما أبو الحرث، فهو الليث بن خالد المروزى، كان منأجلاء أصحاب الكسائى، ثقة وضبطاً. توفى سنة ٢٤٠ هـ (أربعين ومائتين).

وأما الدورى، فهو أبو عمر حفص بن عمر الدورى الذى يروى أيضاً عن أبى عور.

وفى الكسائى وراوييه يقول صاحب الشاطبية:

وأما على فالكسائى نعته
لما كان فى الإحرام فيه تسربلا
روى لبييهم عنه أبو الحَارث الرضا
وحفص هو الدورى فى الذكر قد خلا

تمام العشرة:

٨ ـ أبو جعفر

هو يزيد بن القعقاع القارى، نسبة إلى موضع بالمدينة يسمى: قارا، وقد أخذ عن عبد الله بن عباس وأبى هريرة، عن أبى بن كعب، عن رسول الله ﷺ.

توفى أبو جعفر سنة ١٣٠ هـ (ثلاثين ومائة)، وكان تابعياً جليل القدر مرتفع المنزلة. وقد اشتهر بالرواية عنه أبو موسى عيسى بن وردان الحذا، وأبو الربيع سليمان ابن مسلم بن جماز.

(أما ابن وردان) فهو أبو موسى عيسى بن وردان، المولى، الحذاء، من أصحاب نافع فى القراءة على أبى جعفر، كان مقرئاً ضابطاً ثقة. توفى سنة ١٦٠ هـ (ستين ومائة).

(وأما ابن حجاز) فهو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جماز. قرأ على أبى

جعفر وشيبة بن نصاحة ونافع. وتوفى بعد سنة ١٧٠ هـ (سبعين ومائة) بالمدينة المنورة.

٩ ـ يعقوب

هو أبو محمد يعقوب بن اسحاق الحضرمى. قرأ على أبى المنذر سلام بن سليمان الطويل، وقرأ سلام على عاصم وعلى أبى عمرو. توفى يعقوب سنة ٢٠٥ هـ (خمس ومائتين). وممن اشتهر بالرواية عنه روح بن عبد المؤمن، ومحمد بن المتوكل اللؤلؤى الملقب برويس وغيرهما.

(أما روح) فهو أبو الحسن روح بن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم الهذلى النحوى، قرأ على إمام البصرة أبى محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن أبى اسحاق الحضرمى، وكان إماماً جليلاً ثقة، روى عنه البخارى. توفى سنة ٢٣٤ هـ (أربع أو خمس وثلاثين ومائتين).

(وأما رويس) فهو أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤى البصرى، المعروف برويس. كان من أحذق أصحاب يعقوب. وتوفى بالبصرة سنة ١٣٨ ثمان وثلاثين وملئتين.

١٠ ـ خلف

هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب، قرأ على سليم عن حمزة، وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى، وعلى أبى زيد سعيد بن أوس الأنصارى صاحب المفضل الضبى، وعلى أبان العطار، وهم عن عاصم. توفى خلف سنة ٢٢٩ هـ (تسع وعشرين ومائتين) كما سبق فى ترجمة حمزة.

وممن اشتهر بالرواية عنه أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله المروزى، ثم البغدادى، الوراق، المتوفى سنة ٢٨٦ هـ (ست وثمانين ومائتين).

تمام القراء الأربعة عشر:

١١ ـ الحسن البصرى

هو السيد الإمام الحسن بن أبى الحسن يسار أبو سعيد البصرى الغنى بشهرته عن تعريفه، المتوفى سنة ١١٠ هـ (عشر ومائة).

١٢ ـ يحيى اليزيدى

هو يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد العدوى البصرى المعروف باليزيدى، المتوفى سنة ٢٠٢ هـ (اثنين ومائتين).

١٣ ـ الشنبوذى

هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون أبو الفرج الشنبوذى الشفوى البغدادى، المتوفى سنة ٣٨٨ هـ (ثمان وثمانين وثلاثمائة).

هؤلاء الأئمة وأضرابهم هم الذين خدموا الأمة والملة، وحافظوا على الكتاب والسنة، وفيهم يقول السيوطى بإتقانه «ثم لما استع الخرن، وكاد الباطل يلتبس بالحق، قام جهابذة الأمة وبالغوا فى الاجتهاد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات وميزوا الصحيح والمشهور والشاذ، بأصول أصولها، وأركان فصولها فأول من صنف فى القراءات أبو عبيد القاسم بن سلام، ثم أحمد بن جبير الكوفى ثم إسماعيل بن إسحاق المالكى صاحب قالون، ثم أبو جعفر جرير الطبرى، ثم أبو بكر محمد ابن أحمد بن عمر الدجونى، ثم أبو بكر مجاهد، ثم قام الناس فى عصره وبعده بالتأليف فى أنواعها، جامعاً ومفرداً، موجزاً ومسهباً، وأئمة القراءات لا تحصى. وقد صنف طبقاتهم حافظ الإسلام أبو عبد الله الذهبى، ثم حافظ القرآن أبو الخير بن الجزرى، أ. هـ.

حكم ما وراء العشر

وقع الخلاف فى القراءات الأربع التى تزيد على العشر وتكمل الأربع عشر، كما وقع الخلاف فيما بعد القراءات السبع إلى العشر، فقيل بتواتر بعضها، وقيل بحصتها، وقيل بشذوذها، إطلاقاً فى الكل، وقيل: إن المسألة ليست مسألة أشخاص ولا أعداد، بل هى قواعد ومبادئ. فأيما قراءة تحققت فيها الأركان الثلاثة لذلك الضابط المشهور فهى مقبولة وإلا فهى مردودة، لا فرق بين قراءات القراء السبع والقراء العشر والقراء الأربعة عشر وغيرهم، فالميزان واحد فى الكل والحق أحق أن يتبع.

قال صاحب الشافى: «التمسك بقراء سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فانتشروا. ووهم من قال: إنه لا تجوز الزيادة على ذلك. وذلك لم يقل به أحد.

وقال الكواشى: «كل ما صح سنده، واستقام وجهه فى العربية، ووافق خط المصحف الإمام، فهو من السبعة المنصوصة «يريد السبعة الأحرف فى الحديث النبوى المعروف، ثم قال: وقد اشتد إنكار أئمة هذا الشأن على من ظن انحصار القراءات المشهورة فى مثل ما فى التيسير والشاطبية. أ. هـ.

وهذا رأى قريب من الصواب، لولا أنه لم يقصر نظره على ما هو الواقع القائم بيننا اليوم من القراءات، ولم يطبق الحكم ولم يفصل فيه بل ساق الكلام عاماً.

والتحقيق هو ما ذهب إليه أبو الخير بن الجزرى، من أن القراءات العشر التى بين أيدينا اليوم متواترة دون غيرها. قال فى منجد المقرئين ما يفيد أن الذى جمع فى زماننا هذه الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة العشرة التى أجمع الناس على تلقيها بالقبول، أخذها الخلف عن السلف إلى أن وصلت إلى زماننا. فقراءة أحدهم كقراءة الباقين فى كونها مقطوعاً بها، أما قول من

قال: إن القراءات المتواترة لا حد لها فإن أراد القراءات المعروفة فى زماننا فغير صحيح، لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء القراءات العشر. وإن أراد ما يشمل قراءات الصدر الأول فمحتمل.

ثم إن غير المتواتر من القراء على قسمين:

القسم الأول:

ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ووافق العربية والرسم. وهذا ضربان: ضرب استفاض نقله وتلقيه الأمة بالقبول، كما انفرد به الرواة وبعض الكتب المعتبرة، أو كمراتب القراء فى المدد ونحو ذلك، فهذا صحيح مقطوع به وبأنه منزل من عند الله على النبى ﷺ من الأحرف السبعة، وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة وإن لم يبلغ مبلغها، لأنه من قبيل أخبار الآحاد التى احتفت بها قرائن تفيد العلم.

والضرب الثانى لم تتلقه الأمة بالقبول ولم يستفض، وهذا فيه خلاف العلماء، منهم من يجوز القراءات والصلاة به، ومنهم من يمنع القراءة بالشاذ، والصحيح أن ما وراء العشر فهو شاذ، وفاقاً للبغوى والشيخ الإمام. ويريد بالشيخ الإمام والده مجتهد العصر أبا الحسن على بن عبد الكافى السبكى.

القسم الثانى

من القراءة الصحيحة ما وافق العربية وصح سنده وخالف الرسم، كالذى يرد عن طريق صحيح من زيادة ونقص، وإبدال كلمة بأخرى، مما جاء عن أبى الدرداء وعمر وابن مسعود وغيرهم، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه وإن كان إسنادها صحيحاً. فلا تجوز القراءة بها لا فى الصلاة ولا فى غيرها. قال الإمام أبو عمرو بن عبد البر فى كتاب التمهيد: «وقال مالك إن من قرأ فى صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف لم يصل وراءه. وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك إلا قوماً شذوا لا يعرج عليهم.

وحكى ابن عبد البر الإجماع أيضاً على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ.

وقال ابن الجزرى: قال أصحابنا من الشافعية وغيره: لو قرأ بالشاذ فى صلاته بطلت صلاته إن كان عالماً، وإن كان جاهلاً لم تبطل، ولكن لا تحسب له تلك القراءة.

واتفق علماء بغداد على تأديب الإمام ابن سنبوذ واستتابته على قراءة وإقرائه بالشاذ. ذلك كله فيما صح فيه النقل والعربية ولكنه خالف الرسم.

أما ما لم يصح فيه نقل فهو أقل من أن يسمى شاذاً، ولو وافق العربية والرسم بل هو قراءة مكذوبة يكفر معتمدها.

حكى المحقق ابن الجزرى أن استفتاء رفع من العجم إلى دمشق فى حدود الأربعين والستمائة صورته: هل تجوز القراءة بالشاذ؟ وهل يجوز أن يقرأ القارئ عشراً كأى آية بقراءة ورواية؟ فأجاب عليه الإمامان: أبو عمرو بن الصلاح وأبو عمرو ابن الحاجب.

أما ابن الصلاح فقال: يشترط أن يكون المقروء به تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآناً، واستفاض نقله كذلك، وتلقته الأمة بالقبول، كهذه القراءات السبع، لأن المعتبر فى ذلك اليقين والقطع، على ما تقرر وتمهد فى الأصول. فما لم يوجد فيه ذلك كما عدا السبع أو كما عدا العشر فممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة، فى الصلاة وخارج الصلاة وممنوع من عرف المصادر والمعانى ومن لم يعرف ذلك، وواجب على من قدر على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر أن يقوم بواجب ذلك، وإنما نقلها من نقلها من العلماء لفوائد فيها تتعلق بعلم العربية لا للقراءة بها، هذا طريق من استقام سبيله ـ ثم قال ـ والقراءة الشاذة ما نقل قرآناً من غير تواتر ولا إسناداً منه متلقاه بالقبول من الأمة، كما اشتمل عليه المحتسب لابن جنى وغيره.

وأما القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرآناً فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلاً. والمجترئ على ذلك مجترئ على عظيم، وضال ضلالاً بعيداً، فيعذر ويمنع بالحبس ونحوه، ولا يخلى ذو ضلالة، ولا يحل ذلك للمتمكن من ذلك إمهاله. ويجب منع القارئ بالشاذ وتأثيمه بعد تعريفه وإن لم يمتنع فعليه التعزيز بشرطه.

وإذا شرع القارئ بقراءة ينبغى ألا يزال يقرأ بها ما بقى للكلام متعلق بما ابتدأ به. وما خالف هذا فمنه جائز وممتنع، وعذر المرض مانع من بيانه بحقه.

وأما ابن الحاجب فقال: لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الضاذة فى صلاة ولا غيرها عالماً كان بالعربية أو جاهلاً. وإذا قرأ بها قارئ فإن كان جاهلاً بالتحريم عرف به وأمر بتركها، وإن كان عالماً أدب بشرطه، وإن أصر على ذلك أدب على إصراره وحبس إلى أن يرتدع عن ذلك. وأما تبديل آتنا بأعنطا، وسولت بزنيت، ونحوه، فليس هذا من الشواذ، وهو أشد تحريماً والتاديب عليه أبلغ، والمنع منه أوجس. أ. هـ.

فذلكة البحث:

أولاً: أن القراءة لا تكون قرآناً إلا إن كانت متواترة، لأن التواتر شرط فى القرآنية.

ثانيها: أن القراءات العشر الذائعة فى هذه العصور متواترة على التحقيق الآنف، وإذن هى قرآن وكل واحدة منها يطلق عليها أنها قرآن.

ثالثها: إن ما وراء القراءات العشر مما صحت روايته آحاداً ولم يستفض ولم تتلقه الأمة بالقبول، شاذ وليس بقرآن، وإن وافق رسم المصحف وقواعد العربية.

رابعها: أن ركن صحة الإسناد المذكور فى ضابط القرآن المشهور، لا يراد بالصحة فيه مطلق صحة، بل المراد صحة ممتازة تصل بالقراءة إلى حد الاستفاضة والشهرة وتلقى الأمة لها بالقبول، جتى يكون هذا الركن حد بقرينة الركنين الآخرين فى قوة التواتر الذى لابد منه فى تحقيق القرآنية.

خامسها: إن القراءة قد تكون متواترة عند قوم، غير متواترة عند آخرين، والمأمور به ألا يقرأ المسلم إلا بما تواتر عنده، ولا يكفى بما روى له آحاداً وإن كان متواتر عند الراوى له، كما رد الشافعى رواية مالك مع صحتها، لمخالفتها ما تواتر عنده.

سادسها: إن هذا الذى روى من طريق الآحاد المحضة ولم يصل إلى حد الاستفاضة والشهرة، هو أصل الداء، وتناثر كثير من الشبهات والخلاف.

ولنعلم أمرين هامين:

أولهما: إن طريق الآحاد المحضة هو الذى فتح باب المطاعن لبعض الأئمة فى بعض الروايات الواردة فى القراءات السبع، كابن جرير الطبرى الذى ذكر فى تفسيره شيئاً من ذلك، وألف كتاباً كبيراً فى القراءات وعللها وضمنه بعض المطاعن.

وثانيها: إن وجود هذه الروايات على ندرتها جعل البعض يشتط ويسرف فى سحب حكمها على الجميع، وقال: إن القراءات السبع وغيرها كلها قراءة آحاد. وهذا القول فى نهاية الإسفاف والخطر. أما إسفافه فلأنه لا يليق مطلقاً إن يسحب حكم الأقل الضئيل على الأكثر الجليل، وأما خطره فلأنه يؤدى إلى نقض متواتر القرآن، أو إلى عدم وجود القرآن الآن مادام القرآن مشروطاً فيه التواتر ولا تواتر على رأيهم ولا يعقل أن يكون القرآن المفروض فيه التواتر موجوداً على حين أن وجوه قراءاته كلها غير متواترة، ضرورة أنه لا يتحقق قرآن بدون أوجه للقراءة.

رسم المصحف

رسم المصحف برواية الوضع الذى ارتضاه عثمان رضي الله عنه فى كتابه كلمات القرآن وحروفه، والأصل فى المكتوب أن يكون موافقاً تمام الموافقة للمنطوق، من غير زيادة ولا نقص، ولا تبديل ولا تغيير. لكن المصاحف العثمانية قد أهمل فيها هذا الأصل فوجدت بها حروف كثيرة جاء رسمها مخالفاً لأداء النطق، وذلك لأغراض شريفة ظهرت وتظهر لك فيما بعد.

وقد عنى العلماء بالكلام على رسم القرآن وحصر تلك الكلمات التى جاء خطها على غير مقياس لفظها، وقد أفرده بعضهم بالتأليف منهم الإمام أبو عمرو الدانى إذ ألف كتاباً أسمه: «عنوان الدليل فى رسوم خط التنزيل»، ومنهم العلامة الشيخ محمد بن أحمد الشهير بالمتولى إذ نظم أرجوزة سماها «اللؤلؤ المنظوم فى ذكر جملة من الرسوم». ثم جاء العلامة المرحوم الشيخ محمد خلف الحسينى شيخ المقارئ بالديار المصرية، فشرح تلك المنظومة، وذيل الشرح بكتاب سماه «مرشد الحيران إلى معرفة ما يجب إتباعه فى رسم القرآن».

قواعد رسم المصحف:

وللمصحف العثمانى قواعد فى خطه ورسمه، حصرها علماء الفن فى ست قواعد، وهى الحذف، والزيادة، والهمز، والبدل، والفصل والوصل. وما فيه قراءتان فقرى على إحداهما، وهاك شيئاً منها بالإجمال.

(قاعدة الحذف):

خلاصتها أن الألف تحذف من باء النداء نحو «يأيها الناس» ومن هاء التأنيث نحو «هأنتم» ومن كلمة «ناء» إذ أولها ضمير نحو «أنجيناكم (أنجينكم)»، ومن لفظ الجلالة «الله» (لله)، ومن كلمة «إله» ومن لفظى «الرحمن» وسبحان (سبحن)، وبعد لام نحو كامة «خلائف» - خلائف - وبين

اللامين فى نحو «الكلالة» (الكللة)، ومن كل مثنى نحو «رجلان» ـ رجلين ـ ومن كل جمع تصحيح لمذكر أو مؤنث نحو «سماعون» ـ سمعون ـ «المؤمنات» ـ المؤمنت ـ، ومن كل جمع على وزن مفاعل وشبهه نحو: «المساجد، والنصارى» ومن كل عدد نحو ثلاث ومن البسملة، ومن ول الأمر من سأل، وغير ذلك «إلا ما استثنى من هذا كله».

وتحذف الياء: م كل منقوص منون رفعاً وجراً، نحو «غير باغ ولا عاد». ومن هذه الكلمات: اطيعون، اتقون، خافون، أرهبون، فأرسلون واعبدون، (إلا ما اثتثنى).

وتحذف الواو: إذا وقعت مع واو أخرى فى نحو: «لايستوون، فأووا إلى لكهف».

وتحذف اللام: إذا كانت مدغمة فى مثلها نحو «الليل، والذى، (إلا ما استثنى).

وهناك حذف لايدخل تحت قاعدة كحذف الألف من كلمة «مالك» وكحذف الباء من إبراهيم، وكحذف الواو من هذه الأفعال الأربعة، ويدعو الإنسان، ويمحو الله الباطل، يوم يدعو الداع، سندعو الزبانية.

قاعدة الزيادة:

خلاصتها أن الألف تزاد بعد الواو فى آخر كل اسم مجموع أو فى حكم المجموع، نحو: «ملاقوا ربهم، بنو إسرائيل، أولوا الألباب» وبعد الهمزة المرسومة واوا نحو: «تالله تفتأ» فإنها ترسم هكذا: «تالله تفتوا، وفى كلمات «مائة، ومائتين، والظنون، والرسول، والسبيل» فى قوله تعالى (وتظنون بالله الظنونا)، (وأطعنا الرسولا)، فأضلونا السبيلا).

وتزاد الباء فى هذه الكلمات:

نبأ، آناء، من تلقاء، بأيكم المفتون، بأيد، من قوله تعالى (السماء بنيناها بأيد».

وتزاد الواو: فى نحو «أولو، أولئك، أولاء، أولات».

قاعدة الهمز:

خلاصتها أن الهمزة إذا كانت ساكنة تكتب بحرف حركة ما قبلها نحو «ائذن، أؤتمن، البأساء، إلا ما استثنى. أما الهمزة المتحركة فإن كانت أول الكلمة واتصل بها حرف زائد، كتبت بالألف مطلقاً، سواء أكانت مفتوحة أم مكسورة نحو: «أيوب، أولو، إذا، سأصرف، سأنزل، فبأى» (إلا ما اشتثنى).

وإن كانت الهمزة وسطاً، فإنها تكتب بحرف من جنس حركتها، نحو «سأل، سئل، نقرؤه» (إلا ما استثنى)، وإن كانت متطرفة كتبت بحرف من جنس حركة ما قبلها نحو «سبأ، شاطىء، لؤلؤ» (إلا ما استثنى)، والمستثنيات كثيرة فى الكل.

قاعدة البدل:

خلاصتها أن الألف تكتب واواً للتضخيم فى مثل الصلاة والزكاة والحياة فتكتب هكذا: الصلوة، والزكوة، والحيوة، إلا ما اشتثنى، وترسم ياء إذا كانت منقلبة عن ياء نحو «يتوفاكم، يا حسرتا، يا أسفا». وكذلك ترسم الألف ياء فى هذه الكلمات: إلى، على، أنىّ - بمعنى كيف، متى، بلى، حتى، لدى، ماعدا «لدى الباب» فى سورة يوسف، فإنها ترسم ألفاً.

ورسم النون: ألفاً فى نون التوكيد الخفيفة، وفى كلمة: إذن.

وترسم هاء التأنيث: تاء مفتوحة فى كلمة «رحمت، بالبقرة والأعراف وهود، ومريم، والروم، والزخرف. وفى كلمة «نقمة، بالبقرة، وآل عمران، والمائدة، وإبراهيم، والنحل، ولقمان، وفاطر، والطور. وفى كلمة «لعنة الله»، وفى كلمة معصية بسورة المجادلة، وفى هذه الكلمات «إن شجرت الزقوم، قرت عين، جنة نعيم، بقية الله. وفى كلمة امرأة أضيفت إلى زوجها نحو «امرأة فرعون، امرأة نوح. وفى غير ذلك.

قاعدة الوصل والفصل:

خلاصتها أن كلمة «أن» بفتح الهمزة توصل بكلمة «لا» إذا وقعت بعدها.

ويستثنى من ذلك عشرة مواضع. منها: «أن لا تقولوا، أن لا تعبدوا إلا الله».

وكلمة «من» توصل بكلمة «ما» إذا وقعت بعدها ـ ويستثنى «من ما ملكت أيمانكم» فى النساء والروم، «ومن ما رزقناكم» فى المنافقين.

وكلمة «مِنْ» توصل بكلمة «مَنْ» مطلقاً.

وكلمة «عن» توصل بكلمة «مَا» إلا قوله تعالى: (عن ما نهوا عنه).

وكلمة «إنْ» بالكسر توصل بكلمة «ما» التى بعدها، إلا قوله سبحانه «وإن ما نرينك».

وكلمة أن بالفتح توصل بكلمة «ما» مطلقاً من غير استثناء.

وكلمة «كل» توصل بكلمة «ما» التى بعدها، إلا قوله سبحانه (كل ما ردوا إلى الفتنة، من كل ما سألتموه).

وتوصل كلمات «نعما، وربما، وكأنما، وكأين» ونحوها.

قاعدة ما فيه قراءتان:

خلاصتها أن الكلمة إذا قرئت على وجهين، تكتب برسم أحدهما، كما رسمت الكلمات الآتية بلا ألف فى المصحف وهى: مالك يوم الدين، يخادعون الله، وواعدنا موسى، تفادوهم، ونحوهما، وكلها مقروءة بإثبات الألف وحذفها. وكذلك رسمت الكلمات الآتية بالتاء المفتوحة، وهى «غاية الجب، أنزل عليه آية، فى العنكبوت. «ثمرة من أكمامها» فى فصلت، «وهم فى الغرفة آمنون» فى سبأ، وذلك إنها جمعاء مقروءة بالجمع والإفراد، إلى غير ذلك.

مزايا الرسم العثمانى:

الفائدة الأولى:

الدلالة فى القراءات المتنوعة فى الكلمة الواحدة بقدر الأسكان، وذلك أن قاعدة الرسم لوحظ فيها أن الكلمة إذا كان فيها قراءتان أو أكثر، كتبت بصورة تحتمل هاتين القراءتين أو الأكثر. فإن كان الحرف الواحد لا يحتمل ذلك بأن كانت صورة الحرف تختلف باختلاف القراءات جاء الرسم على الحرف الذى هو خلاف الأصل، وذلك ليعلم جواز القراءة به وبالحرف الذى هو الأصل، وإذ لم يكن فى الكلمة إلا قراءة واحدة بحرف الأصل رسمت به، مثال الكلمة تكتب بصورة واحدة وتقرأ بوجوه متعددة فى قوله تعالى: (إن هذان لساحران) (الآية)، رسمت فى المصحف العثمانى هكذا: (إ هذان لساحران) من غير نقط ولا شكل ولا تشديد ولا تخطيط فى قوله إن هذان، ومن غير ألف ولا ياء بعد الذال من هذان.

ومجىء الرسم كما ترى، كان صالحاً عندهم لأن يقرأ بالوجوه الأربعة التى وردت كلها بأسانيد صحيحة «أولها، قراءة نافع ومن معه إذ يشددون إن ويخففون هذان بالألف.

وثانيها: قراءة ابن كثير وحده إذ يخفف النون فى «إن» ويشدد النون فى «هذان».

ثالثها: قراءة حفص إذ يخفف النون فى «إن» و«هذان» بالألف.

رابعها: قراءة أبى عمرو بتشديد «إن» وبالتاء وتخفيف النون فى هذين فتدبر هذه الطريقة المثلى الضابطة لوجوة القراءة لتعلم أن سلفنا الصالح كان فى قواعد رسمه للمصحف أبعد منا نظراً وأهدى سبيلاً.

الفائدة الثانية:

إفادة المعانى المختلفة، بطريقة تكاد تكون ظاهرة، وذلك نحو قطع كلمة أم

فى قوله تعلى: أم من يكون عليهم وكيلا، ووصلها فى قوله تعالى: (أم من يمشى سوياً على صراط مستقيم) إذ كتبت هكذا: «أمن» بإدغام الميم الأولى فى الثانية وكتابتها ميماً واحدة مشددة، بقطع أمْ لأولى فى الكتابة للدلالة على أنها أم المنقطعة التى بمعنى بل ووصل أم الثانية للدلالة على أنها ليست كتلك.

الفائدة الثالثة:

الدلالة على معنى خفى دقيق كزيادة التاء فى كتابة كلمة «أن» من قوله تعالى: (والسماء بنيناها بأيد)، إذ كتبت هكذا «بأييد» وذلك للإيحاء إلى تعظيم قوة الله التى بنى بها السماء، وأنها لا تشبهها قوة على حد القاعدة المشهورة وهى: زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

ومن هذا القبيل كتابة هذه الأفعال الأربعة بحذف الواو وهى: «ويدعو الإنسان، ويمحو الباطل، يوم يدعو الداع، سندعو الزبانية، فإنه كتبت فى المصحف العثمانى هكذا، ويدع الإنسان، ويمح الله الباطل، يوم يدع الداع، سندع الزبانية، ولكن من غير نقط ولا شكل فى الجميع.

قالوا: والسر فى حذفها نداء يدع الإنسان، وهو الدلالة على أن هذا الدعاء سهل على الإنسان يسارع فيه كما يسارع إلى الخير، بل إثبات الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير، والسر فى حذفها من «ويمح الله الباطل الإشارة إلى سرعة ذهابه واضمحلاله.

والسر فى حذفها «يوم يدع الداع» الإشارة إلى سرعة الدعاء وسرعة إجابة الداعين. والسر فى حذفها «سندع الزبانية» الإشارة إلى سرعة الفعل وإصابة الزبانية وقوة البطش، ويجمع هذه الأسرار قول المراكشى.

الفائدة الرابعة:

الدلالة على أصل الحركة مثل كتابة الكسرة ياء فى وقله سبحانه «وإيتاء ذى القربى»، إذ تكتب هكذا «وإيتاى ذى القربى، ومثل كتابة الضمة واواً فى وقله سبحانه: «سأريكم دار الفاسقين» إذ كتبت هكذا سأوريكم» ومثل ذلك الدلالة على أصل الحرف نحو الصلاة والزكاة إذ كتبا هكذا «الصلوة، والزكوة، ليفهم أن الأصل منهما منقلبة على واو.

الفائدة الخامسة:

إفادة بعض اللغات الفصيحة، مثل كتابة هاء التانيث تاء مفتوحة دلالة على لغة طيىء، ومثل قوله سبحانه: «سوم يأتى لا تكلم نفس إلا بإذنه» كتبت بحذف الياء هكذا «يات» للدلالة على لغة هذيل.

الفائدة السادسة:

حمل الناس على أن يتلقوا القرآن من صدور ثقات الرجال، ولا يتكلوا على هذا الرسم العثمانى الذى جاء غير مطابق للنطق الصحيح فى الجملة وينطوى تحت هذه الفائدة قرينان (إحداهما) التوثق من ألفاظ القرآن وطريقة أدائه وحسن ترتيله وتجويده. فإ ذلك لا يمكن أن يعرف على وجه التعيين من المصحف، مهما تكن قاعدة رسمه واصطلاح كتابته. فقد تخطىء المطبعة فى الطبع، وقد يخفى على القارىء بعض أحكام تجويده، كالقلقة والإظهار والإخفاء، والإدغام والروم والإشمام ونحوها، فضلاً عن خفاء تطبيقها.

ولهذا قرر العلماء أنه لا يجوز التعويل على المصاحف وحدها، بل لابد من التثبت فى الأداء والقراءة، بالأخذ من حافظ ثقة، وهل يستطيع المصحف وحده بأى رسم يكون، أن يدل لقارىء أياً كان على النطق الصحيح بفواتح السور الكريمة؟ مثل: كهيعصَ حمَ، عسقَ، طسَم؟؟؟. ومن هذا الباب الروم والإشمام فى قوله سبحانه: «مالك لا تأمنا على يوسف» من كلمة «لا تأمنا».

(المزية الثانية) إتصال السند برسول الله ﷺ، وتلك خاصية من خواص هذه الأمة الإسلامية امتازت بها على سائر الأمم.

قال ابن حزم: نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبى ﷺ مع الاتصال، خص الله به المسلمين دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد فى كثير من كتب اليهود، ولكن لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد رسول الله ﷺ. بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً، إنما يبلغون إلى شمعون ونحوه.

ثم قال: وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق.

وأما النقل المشتمل على طريق فيه كذاب، أو مجهول العين، فكثير فى نقل اليهود والنصارى. وأما أقوال الصحابة والتابعين، فلا يمكن اليهود أن يبلغوا صاحب نبى أو تابعى، ولا يمكن للنصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولس.أ هـ.

هل رسم المصحف توقيفى؟

للعلماء فى رسم المصحف آراء ثلاثة:

(الرأى الأول) أنه توفيقى لا تجوز مخالفته، وذلك مذهب الجمهور. واستدلوا بأن النبى ﷺ كان له كُتَّاب يكتبون الوحى، وقد كتبوا القرآن فعلاً بهذا الرسم وأقرهم الرسول ﷺ على كتابتهم، ومضى عهده ﷺ بالقرآن على هذه الكتبة لم يحدث فيه تغيير ولاتبديل. بل ورد أنه ﷺ كان يضع الدستور لكتاب الوحى فى رسم القرآن وكتابته.

ومن ذلك قوله لمعاوية وهو من كتبة الوحى: «ألق الدواة وحرّف القلم وانصب الباء، وفرق السين، ولا تقوّر الميم، وحسّن الله، ومد الرحمن وجود الرحيم، وضع قلمك على أذنك اليسرى، فإنه أذكر لك.

ثم جاء أبو بكر فكتب القرآن بهذا الرسم فى صحف، ثم حذا حذوه عثمان فى خلافته، فاستنسخ تلك الصحف فى مصاحف على تلك الكتبة وأقرا أصحاب النبى ﷺ على أبى بكر وعثمان ﵄ أجمعين، وانتهى الأمر بعد ذلك إلى التابعين وتابعى التابعين، فلم يخالف أحد منهم هذا الرسم، ولم ينقل أن أحداً منهم فكر أن يستبدل به رسماً آخر من الرسوم التى حدثت فى عهد ازدهار التأليف، ونشاط التدوين، وتقدم العلوم. بل بقى الرسم العثمانى محترماً متبعاً فى كتابة المصاحف لا يُمس استقلاله، ولا يباح حماه!

وملخص هذا الدليل أن رسم المصاحف العثمانية، ظفر بأمور كل واحد منها يجعله جديراً بالتقدير ووجوب الاتباع. تلك الأمور هى إقرار الرسول ﷺ عليه، وأمره بدستوره، وإجماع الصحابة - وكانوا أكثر من اثنى عشر ألف صحابى - عليه، ثم إجماع الأمة عليه بعد ذلك فى عهد التابعين والأئمة المجتهدين!

واتباع الرسول ﷺ واجب فيما أمر به أو أقر عليه، لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ (آل عمران: ٣١) والاهتداء بهدى الصحابة واجب خصوصاً الخلفاء الراشدين، لحديث العرباض بن سارية وفيه يقول ﷺ: «فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً» فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى، عضوا عليها بالنواجذ.

ولا ريب إن إجماع الأمة فى أى عصر واجب الاتباع، خصوصاً العصر الأول، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ (النساء: ١١٥).

وممن حكى إجماع الأمة على ما كتب عثمان، صاحب المقنع إذ يروى بإسناده إلى مصعب بن سعد قال «أدركت الناس حين شقق عثمان رضي الله عنه المصاحف، فأعجبهم ذلك ولم يعبه أحد، وكذلك يروى شارح العقيلة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عثمان أرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين مصحفاً، وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف الذى أرسل إليهم. ولم يُعرف أن أحداً خالف فى رسم هذه المصاحف العثمانية.

وانعقاد الإجماع على تلك المصطلحات فى رسم المصحف دليل على أنه لا يجوز العدول عنها إلى غيرها.

أقوال العلماء فى التزام الرسم العثمانى

روى السخاوى بسنده أن مالكاً رحمه الله سئل: أرأيت من استكتب مصحفاً، ترى أن يكتب على ما استحدثه الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا أرى ذلك، ولكن يكتب على الكتبة الأولى. قال السخاوى، والذى ذهب إليه مالك هو الحق إذ فيه بقاء الحالة الأولى إلى أن تعلمها الطبقة الأخرى، ولاشك أن هذا هو الأحرى. إذ فى خلاف ذلك تجهيل الناس بأولية ما فى الطبقة الأولى.

وقال أبو عمرو الدانى: لا مخالف لمالك من علماء والأمة فى ذلك. وقال أبو عمرو الدانى أيضاً: سئل مالك عن الحروب فى القرآن مثل الواو والألف، أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال: لا. قال أبو عمرو: يعنى الألف والواو المزيدين فى الرسم المعدومين فى اللفظ نحو «أولوا».

وقال الإمام أحمد بن حنبل: تحرم مخالفة خط مصحف عثمان فى واو أو ألف أو ياء أو غير ذلك.

وجاء فى حواشى المنهج فى فقه الشافعية ما نصه: «كامة الربا تكتب بالواو والألف كما جاء فى الرسم العثمانى، ولا تكتب فى القرآن بالباء والألف، لأن رسمه سنة متبعة».

وجاء فى المحيط البرهانى فى فقه الحنفية ما نصه: إنه ينبغى ألا يكتب المصحف بغير الرسم العثمانى.

وقال العلامة نظام الدين النيسابورى ما نصه: وقال جماعة من الأئمة إن الواجب على القراء والعلماء وأهل الكتابة أن يتبعوا هذا الرسم فى خط المصحف، فإنه رسم زيد ابن ثابت، وكان أمين رسول الله ﷺ وكاتب وحيه.

وقال البيهقى فى شعب الإيمان: «من كتب مصحفاً ينبغى أن يحافظ على الهجاء الذى كتبوا به تلك المصاحف ولا يخالفهم فيه ولا يغير مما كتبوه شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماً وأصدق قلباً ولساناً وأعظم أمانة، فلا ينبغى أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم» أ. هـ.

الرأى الثانى:

أن رسم المصاحف اصطلاحى لا توقيفى، وعليه فتجوز مخالفته، وممن جنح هذا الرأى ابن خلدون فى مقدمته. وممن تحمس له القاضى أبو بكر فى الانتصار، إذ يقول ما نصه.

١ - وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئاً، إذ لم يأخذ على كتاب القرآن وخطاط المصاحف رسما بعينه دون غيره اوجبه عليهم وترك ما عداه، إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيف، وليس فى نصوص الكتاب ولا مفهومه، أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلا على وجه مخصوص وحد محدود لا يجوز تجاوزه، ولا فى نص السنة ما يوجب ذلك ويدل عليه، ولا فى إجماع الأمة ما يوجب ذلك، ولا دلت عليه القياسات الشرعية.

بل السنة دلت على جواز رسمه بأى وجه سهل، لأن رسول الله ﷺ كان يأمر برسمه ولم يبين لهم وجهاً معيناً ولا نهى أحداً عن كتابته. ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ.

ومنهم من كان يزيد وينقص لعلمه بأن ذلك اصطلاح وأن الناس لا يخفى عليهم الحال، ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية والخط

الأول، وأن يجعل اللام على صورة الكاف، وأن تعوّج الالفات، وأن يكتب على غير هذه الوجوه، وجاز أن يكتب المصحف بالخط والهجاء القديمين، وجاز أن يكتب بالخطوط والهجاء المحدثة، وجاز أن يكتب بغير ذلك.

،إذا كانت خطوط المصاحف وكثير من حروفها مختلفة متغايرة الصورة وكان الناس قد أجازوا أن يكتب كل واحد منهم بما هو عادته، وما هو أسهل وأشهر، وأولى، من غير تأثيم ولا تناكر، علم أنه لم يؤخذ فى ذلك على الناس حد محدود مخصوص، كما أخذ عليهم فى القراءة والأذان.

والسبب فى ذلك أن الخطوط إنما هى علامات ورسوم تجرى مجرى الإشارات والصور والرموز، فكل رسم دال على الكلمة مفيد لوجه قراءتها تجب صحته وتصويب الكاتب به على أى صورة كانت.

وبالجملة فكل من ادعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه، وأنى له ذلك؟ أ. هـ باختصار.

ونوقش هذا المذهب

(أولاً): بالأدلة التى ساقها جمهور العلماء لتأييد مذهبهم، وها هى بين يديك عن كثب، بعضها من السنة، وبعضها من إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم.

(ثانياً): أن ما ادعاه من أنه ليس فى نصوص السنة ما يوجب ذلك ويدل عليه مردود بما سبق من إقرار الرسول ﷺ كتاب الوحى على هذا الرسم، ومنهم زيد بن ثابت الذى كتب المصحف لأبى بكر وكتب المصاحف لعثمان، والحديث الآنف، وفيه يقول الرسول لمعاوية: «ألق الدواة وحرّف القلم... إلخ» فإنه حجة على أنه ﷺ كان واضع دستور الرسم لهم.

(ثالثاً): أن قول القاضى أبى بكر: «ولذلك اختلفت خطوط المصاحف..

الخ» لا يسلم له بعد قيام الإجماع وانعقاده ومعرفة الناس بالرسم التوقيفى وهو رسم عثمان على ما قرره هناك.

يقول ابن المبارك نقلاً عن شيخه عبد العزيز الدباغ، إذ يقول فى كتابه الإبريز ما نصه: «رسم القرآن سر من أسرار الله المشاهدة وكمال الرفعة».

قال ابن المبارك فقلت له: هل رسم الواو بدل الألف فى نحو «الصلاة، والزكاة، والحياة، ومشكاة»، وزيادة الواو فى «سأوريكم، وأولئك، وولاء، وأولات».

وكالياء فى نحو «هدينهم، وملائه، وبأييكم، وبأييد»، هذا كله صادر من النبى ﷺ، أو من الصحابة؟ فقال: «هو صادر من النبى ﷺ وهو الذى أمر الكتاب من الصحابة أن يكتبوه على هذه الهيئة، فما نقصوا ولا زادوا على ما سمعوه من النبى، فقلت له: إن جماعة من العلماء ترحضوا فى أمر الرسم وقالوا: إنما هو إصطلاح من الصحابة لأن قريشاً تعلموا الكتابة من الحيرة، وأهل الحيرة ينطقون الواو فى الربا فكتبوا على وفق نطقهم. وأما قريش فإنهم ينطقون فيه بالألف، وكتابتهم له بالواو على منطق غيرهم وتقليد لهم، حتى قال القاضى أبو بكر الباقلانى: كل من لدعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه، فإنه ليس فى الكتاب ولا فى السنة ولا فى الإجماع ما يدل على ذلك، فقال:

«ما للصحابة ولا لغيرهم فى رسم القرآن ولا شعرة واحدة، وإنما هو توقيف من النبى ﷺ وهو الذى أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة، بزيادة الألف ونقصانها، لأسرار لا تهدى إليها العقول، وهو سر من الأسرار خص الله بها كتابه العزيز دون سائر الكتب السماوية، وكما أن نظم القرآن معجز، فرسمه أيضاً معجز! وكيف تهتدى العقول إلى سر زيادة الألف فى «مائة» دون «فئة». وإلى سر زيادة الباء فى «بأيد وبأييكم»؟ أم كيف تتوصل إلى سر

زيادة الألف فى «سعوا» بالحج، ونقصانها من «سعو» بسبأ، وإلى سر زيادتها فى «عتوا» حيث كان، ونقصانها من «عتو» فى الفرقان؟ وإلى سر زيادتها فى «آمنوا»، وإسقاطها من «باؤ، جاؤ، بتوؤ، فاؤ، بالبقرة؟، وإلى سر زيادتها فى «يعفو الذى»، ونقصانها من «بعفو عنهم» فى النساء؟

أم كيف تبلغ العقول إلى وجه حذف بعض أحرف من كلمات متشابهة دون بعض، كحذف الألف من «قرءاناً» بيوسف والزخرف، وإثباتها فى سائر المواضع، وإثبات الألف فى الميعاد مطلقاً، وحذفها من الموضع الذى فى الألف وإثبات الألف فى «سراجاً» حيثما وقع، وحذفه من موضع الفرقان وكيف نتوصل إلى فتح بعض التاءات وربطها فى بعض، فكل ذلك لأسرار إلهية، وأغراض نبوية. وإنما خفيت على الناس لأنها أسرار باطنية لا تدرك إلا بالفتح الربانى، فهى بمنزلة الألفاظ والحروف المتقطعة التى فى أوائل السور، فإن لها أسراراً عظيمة، ومعانى كثيرة، وأكثر الناس لا يهتدون إلى أسرارها، ولا يدركون شيئاً من المعانى الإلهية التى أشير إليها! فكذلك أمر الرسم الذى فى القرآن حرفاً بحرف.

وأما قول من قال: إن الصحابة اصطلحوا على أمر الرسم المذكور، فلا يخفى ما فى كلامه من البطلان، لأن القرآن كتب فى زمان النبى ﷺ وبين يديه. وحينئذ فلا يخلو ما اصطلح عليه الصحابة، إما أن يكون هو عين الهيئة أو غيرها، فإن كان عينها بطل الاصطلاح، لأن أسبقية النبى ﷺ تنافى ذلك وتوجب الاتباع، وإن كان غير ذلك فكيف يكون للنبى ﷺ كتب على كهيئة الرسم القياسى مثلاً، والصحابة خالفوا وكتبوا على هيئة أخرى؟ فلا يصح ذلك لوجهين:

أحدهما: نسبة الصحابة إلى المخالفة، وذلك محال.

ثانيهما: أن سائر الأمة من الصحابة وغيرهم أجمعوا على أنه لا يجوز

زيادة حرف فى القرآن ولا نقصان حرف منه. وما بين الدفتين كلام الله عز وجل، فإذا كان النبى ﷺ أثبت ألف الرحمن والعالمين مثلاً، ولم يزد الألف فى مائة، ولا فى «ولأوضعوا» ولا الباء فى «بأيد» ونحو ذلك، والصحابة عاكسوه فى ذلك وخالفوه، لزم أنهم - وحاشاهم من ذلك - تصرفوا فى القرآن بالزيادة والنقصان، ووقعوا فيما أجمعوا هم وغيرهم على مالا يحل لأحد فعله، ولزم تطرق الشك إلى جميع ما بين الدفتين لأنا مهما جوزنا أن تكون فيه حروف ناقصة أو زائدة على ما فى علم النبى ﷺ، وعلى ما عنده، وأنها ليست بوحى ولا من عند الله ولا نعلمها بعينها، شككنا فى الجميع، ولئن جوزنا لصحابى أن يزيد فى كتابته حرفاً ليس بوحى لزمنا أن نجوز لصحابى آخر نقصان حرف من الوحى، إذ لا فرق بينهما، وحينئذ تنحل عروة الإسلام بالكلية!

ثم قال ابن المبارك بعد كلام، فقلت له: فإن كان الرسم توقيفياً بوحى إلى النبى ﷺ، وأنه كألفاظ القرآن فلم لم ينقل تواتراً حتى ترتفع عنه الريبة وتطمئن به القلوب كألفاظ القرآن؟ فإنه ما من حرف إلا وقد نقل تواتراً لم يقع فيه اختلاف ولا اضطراب، وأما الرسم فإنه إنما نقل بالآحاد، كما يعلم من الكتب الموضوعة فيه. وما نقل الآحاد وقع الاضطراب بين النقلة فى كثير منه، وكيف تضيع الأمة شيئاً من الوحى؟

فقال: «ما ضيعت الأمة شيئاً من الوحى، والقرآن بحمد الله محفوظ ألفاظاً ورسماً، فأهل العرفان والشهود العيان، حفظوا ألفاظه ورسمه، ولم يضيعوا منها سورة واحدة، وأدركوا ذلك بالشهود والعيان الذى هو فوق التواتر وغيرهم حفظوا ألفاظه الواصلة إليهم بالتواتر واختلافهم فى بعض حروف الرسم لا يقدح ولا يصير الأمة مضيعة، كما لا يضر جهل العامة بالقرآن وعدم حفظهم لألفاظه. أ. هـ.

الرأى الثالث:

يميل صاحب التبيان ومن قبله صاحب البرهان، إلى ما يفهم من كلام العز ابن عبد السلام، من أنه يجوز بل تجب كتابة المصحف الآن لعامة الناس على الاصطلاحات المعروفة الشائعة عندهم، ولا تجوز كتابته لهم بالرسم العثمانى الأول، لئلا يوقع فى تغيير من الجهال. ولكن يجب فى الوقت نفسه المحافظة على الرسم العثمانى كأثر من الآثار النفسية الموروثة عن سلفنا الصالح، فلا يهمل مراعاة لجهل الجاهلين، بل يبقى فى أيدى العارفين الذين لا تخلو منهم الأرض، وهاك عبارة التبيان فى هذا المقام، إذ يقول ما نصه:

وأما كتابة (أى المصحف) على ما أحدث الناس من الهجاء، فقد جرى عليه أهل المشرق، بناء على كونها أبعد من اللبس، وتحاماه أهل المغرب بناء على قول الإمام، وقد سئل: هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء؟ فقال: لا. إلا على الكتبة الأولى، قال فى البرهان: قلت: وهذا كان فى الصدر الأول، والعلم حى غض. وأما الآن فقد يخشى الالتباس، ولهذا قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: «لا تجوز كتابة المصحف الآن على الرسم الأول باصطلاح الأئمة. لئلا يوقع فى تغيير من الجهال. ولكن لا ينبغى إجراء هذا على إطلاقه، لئلا يؤدى إلى دروس العلم، وشىء قد أحكمته القدماء لا يترك مراعاة لجهل الجاهلين». ولن تخلو الأرض من قائم لله بحجة. أ. هـ.

أقول: وهذا الرأى يقدم على رعاية الاحتياط من القرآن من ناحيتين: ناحية كتابته فى كل عصر بالرسم المعروف فيه، إبعاداً للناس عن اللبس والخلط فى القرآن، وناحية إبقاء رسمه الأول المأثور، يقرؤه العارفون، ومن لا يخشى عليهم الالتباس، ولا شك أن الاحتياط مطلب دينى جليل، خصوصاً فى جانب حماية التنزيل.

فهرس المحتويات

إصدارات مركز الرايا

الدولة الإخشيدية	سمير فراج
التاريخ السياسى لمصر	سمير فراج
من معارك الفتوح	أحمد محمد عبد الهادى
٤٠ طريقة لتجنب النساء الطلاق	صفاء يوسف باشا
من عجائب الأهرامات	بكر محمد إبراهيم
التحنيط وأسراره عند قدماء المصريين	بكر محمد إبراهيم
من عجائب التمر	بكر محمد إبراهيم
الإمام الشافعى حياته وفقهه	بكر محمد إبراهيم
طرائف تاريخيه	بكر محمد إبراهيم
موسوعة تاريخ مصر الفرعونية	فتحى حسين
موسوعة حضارات غامضة	فتحى حسين
علم القراءت	فتحى حسين
نزول المسيح عيسى عليه السلام	فتحى حسين
من عجائب اليهود	محمد عبد الحليم
من عجائب فرعون وموسى	محمد عبد الحليم
من عجائب قصة مريم	محمد عبد الحليم

من عجائب قصة موسى	محمد عبدالحليم
نزول المسيح	محمد عبدالحليم
من عجائب قصة بلقيس	محمد عبدالحليم